الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب–عين تموشنت –

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر حول:

# دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل
# دراسة حالة بلدية عين تموشنت

من إعداد الطالبة

- حميس سميرة

تحت اشراف الدكتورة:

قديد ياقوت

أعضاء لجنة المناقشة:

د. قديد ياقوت .....مشرفا.

د. نصيرة بن نافلة.....ممتحن أول.

د. نادية عبد الرحيم.....ممتحن ثاني.

السنة الجامعية: 2021/2020

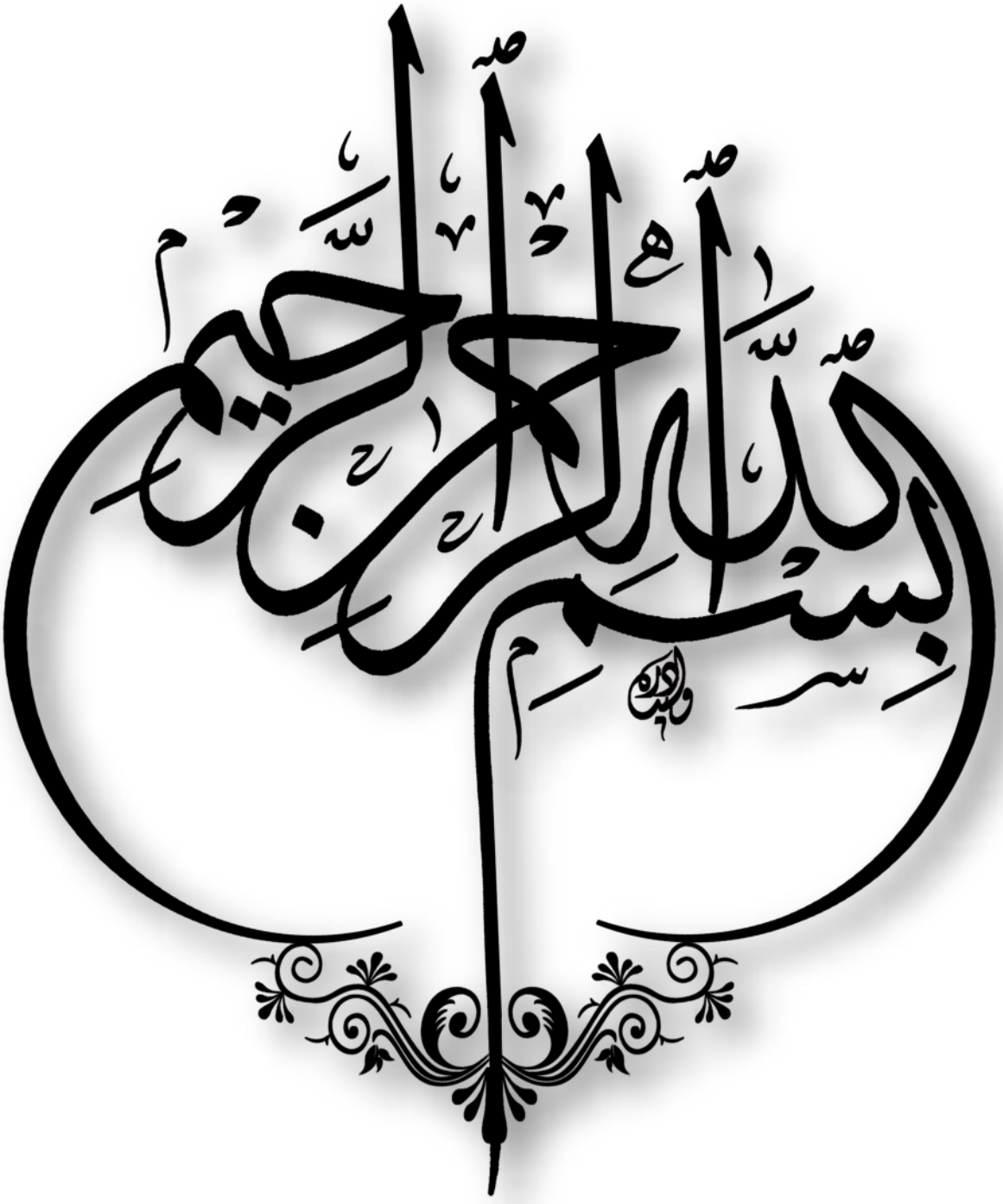
بسم الله الرحمن الرحيم

**قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له"**

**فالحمد والشكر لله كله أن وفقني وألهمني الصبر على المشتاق التي واجهتني في انجاز هذا العمل المتواضع.**

**كما أتقدم بالشكر والامتنان للدكتورة قديد ياقوت لقبولها الاشراف على هذه الدراسة وتقديم النصيحة والإرشاد في اعداد البحث.**

**والشكر أيضا للأساتذة الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين سهروا على تعليمي طيلة مشواري الجامعي، وأتقدم بالشكر لعائلتي وكل من مدني بيد العون التشجيع.**

**والشكر أيضا إلى المناقشين الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة.**

**وفي الأخير ندعو الله عز وجل أن يرزقني السداد والرشاد وأن يجعلنا هداة مهتدين.**

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى التي لا يطيب النهار الا برؤيتها ولا تحلوا الأيام الا بوجودها، الى التي حملتني وحمتني الحياة بحنانها أمي الغالية أطال الله في عمرها.

الى الذي رافقني بالرعاية والدعاء ودعمني في مشواري الدراسي أبي الغالي أدامه الله عونا وسندا لي.

الى من شاركوني رحم أمي وعشت معهم أجمل لحظاتي اخوتي محمد، طلحة ويوسف.

الى من أكتسب بوجوده قوة ومحبة، الى من عرفت معه معنى السعادة، الى من أعطاني بسمة في الحياة خطيبي عبد الله.

الى من أفتخر بصحبتهم كل الأصدقاء والزملاء الذي سخرهم الله عونا وتسهيلا لي في سير هذا الطريق.

الى كل العائلة الكريمة حفظها الله "عائلة دلباز".

والى كل الأساتذة وكل طلبة الماستر محاسبة وجباية.

# المقدمة

تحظى الجماعات المحلية وإدارتها في الجزائر أهمية بالغة بالنظر إلى الدور الريادي الذي تلعبه وحداتها الإقليمية ( البلدية والولاية) على صعيد التنمية وما تستدعيه من استجابة لمطالب وانشغالات السكان في مختلف المجالات بما يكفل تعزيز وتحسين علاقة المواطن بالسلطة لضمان الاستقرار الاجتماعي.

فالجزائر اليوم تسعى جاهدة إلى تنمية وطنية شاملة ولا يتحقق ذلك إلا بالانطلاق من الجزء إلى الكل واضعة التنمية المحلية لمناطق الظل كأساس ومنطلق لها باعتبار أن الاهتمام بهكذا نوع من المناطق يحدث نقلة نوعية ايجابية لمصلحة البلد ونظرا لهذه الأهمية اتجهت الجزائر إلى الاهتمام أكثر بالجماعات المحلية.

إن استراتيجية التنمية لمناطق الظل ترتكز على عدة أبعاد مختلفة تتمثل في البعد الاقتصادي من خلال البحث عن القطاعات والمقومات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة والبعد الاجتماعي من خلال توفير الحاجيات الأساسية للفرد من عماله وصحة وتعليم وسكن إضافة إلى البعد البيئي وهو ما يؤدي إلى إنشاء جماعات محلية مسؤولة تنمويا وهذا ما يتطلب تسخير كل مصادر التمويل من الميزانيات المتاحة على المستوى المركزي والمحلي وتجنيد كل الوسائل المادية والبشرية لا سيما وان اكبر مشكل يواجه الجماعات المحلية هو محدودية الموارد المالية في الدرجة الأولى وقلة الإمكانيات والكفاءات البشرية من جهة أخرى، ذلك ما جعل من مصطلح التنمية في مناطق الظل بمثابة تحدي لجزائر جديدة وهدف استراتيجي ترسمه الحكومة.

ولدراسة هذا الموضوع تكون الإشكالية على النحو التالي:

**ما هو دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل؟**

وتتفرع هذه الإشكالية لمجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي الجهود المبذولة من طرف الجماعات المحلية في إطار التنمية المحلية لمناطق الظل؟
- فيما تكون صعوبة العمل التنموي المحلي خاصة في مناطق الظل بلدية عين تموشنت.
- ما هي أهم المشاريع التنموية المبرمجة لمناطق ظل البلدية؟

**فرضيات الدراسة:**

للتمكن من دراسة هذا الموضوع نقوم باقتراح هذه الفرضيات:

- عدم كفاية الموارد والعجز المالي للجماعات المحلية لا يحقق تنمية ناجحة على مستوى مناطق الظل.
- توسيع صلاحيات الجماعات المحلية حسب ما ينص عليه القانون يعكس الدور التنموي الذي تقوم به الجماعات المحلية.

**أهمية البحث:**

تتجلى أهمية البحث في أن الجماعات المحلية تعتبر وعاء لتجميع المطالب واحتياجات السكان وأصبحت مطالبة ببذل كل الجهود واستغلال كل الإمكانيات المتاحة من اجل بعث مسيرة التنمية والتكفل بمشاكل المجتمع المحلي.

أهمية التنمية في مناطق الظل في السياسات التنموية باعتبارها قاعدة رئيسية للتنمية الشاملة.

**أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم التنمية في مناطق الظل ومدى تطبيقه.

- دراسة إمكانية تفعيل دور الجماعات المحلية في مجال التنمية.
- محاولة تشخيص أهم الإمكانيات الموجودة على مستوى مناطق الظل ببلدية عين تموشنت.
- إبراز المعوقات التي تواجه الجماعات المحلية في طريق تنميتها لمناطق الظل.
- إجراء مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الشخصية في هذا النطاق.

**أسباب اختيار الموضوع:**

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب:

- **أسباب ذاتية:** الرغبة في معرفة الجهود المبذولة من طرف الجماعات المحلية عامة وبلدية عين تموشنت خاصة من دور في تحقيق التنمية في مناطق الظل الموجودة بها.
- **أسباب موضوعية:** لقد أصبح موضوع التنمية في مناطق الظل من المواضيع الهامة التي تحظى حاليا باهتمام الحكومة وأصبح من أكثر المصطلحات تداولا وتقوم على وجود مبدأ اللامركزية في التسيير أي وجود جماعات محلية منتخبة.

**حدود الدراسة:**

**حدود زمنية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2020 /2021.

**حدود مكانية:** اقتصرت دراستنا على بلدية عين تموشنت كحالة لمعرفة الدور الذي تقوم البلدية في تحقيق التنمية على مستوى مناطق الظل.

**منهجية الدراسة:**

نظرا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المقالات والمذكرات والرسائل الجامعية والكتب التي عالجت موضوع الجماعات المحلية والتنمية وكذا الندوات الصحفية لأعضاء الحكومة المكلفين بإتباع موضوع مناطق الظل.

كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة حيث قمت بإجراء مقابلة مع مسؤولي بلدية عين تموشنت والحصول على مجموعة من الوثائق التي تساعد نوعا ما في معرفة الدور التنموي للبلدية في إطار التنمية لمناطق الظل التي قامت بإحصائها.

**صعوبات الدراسة:**

بما أن موضوع التنمية في مناطق الظل لا زال حديثا لم يتم بعد إتمام الإحصائيات من طرف مسؤولي البلدية عين تموشنت لمناطق الظل وأهم نقائصها واحتياجات السكان لهذا السبب لم تتوفر لدينا معلومات كافية بخصوص هذا الموضوع.

**خطه الدراسة:**

قسمت الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول تناول الإطار النظري لكل من الجماعات المحلية والتنمية وتنمية مناطق الظل وكذلك الدور التنموي الذي تقوم به البلدية والولاية في موضوع التنمية بهذه المناطق بالإضافة إلى مناقشة الدراسات السابقة في هذا الموضوع ومقارنتها مع الدراسة الحالية

الفصل الثاني تطرقنا إلى دراسة حالة مناطق الظل بلدية عين تموشنت ومحاولة ذكر أفاق التنمية بها وتعداد أهم مناطق الظل التي تم إحصائها على مستوى البلدية.

# الفصل الأول:
# الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية والتنمية

**تمهيد:**

إن الجزائر اليوم تسعى جاهدة إلى تنمية وطنية شاملة للخروج من العديد من الأزمات المتعددة الجوانب، واضعة التنمية في مناطق الظل كمنطلق لها ويتم إسناد مهمة إنجاز التنمية للجماعات المحلية ووضعه تحت تصرفها ومرافقتها بجملة من الآليات باعتبار أن مواردها المحلية والخارجية تشكل قاعدة مالية ونقطة ارتكاز لبناء نظرة استراتيجية للتنمية كونها جزء لا يتجزأ من الدولة.

وعليه سنتطرق إلى هذا الفصل بهدف معرفة أهم مفاهيم الدراسة التي ترتبط بالجماعات المحلية ودورها التنموي خاصة في مناطق الظل بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات السابقة في هذا المجال وإجراء مقارنة للوصول إلى أهم التغيرات الحاصلة في مجال التنمية ومعالجة المشاكل التي تمنع الجماعات المحلية من إرساء الدور التنموي الذي تقوم لأجله.

## المبحث الأول: الجماعات المحلية ودورها التنموي في مناطق الظل:

ظهرت الجماعات المحلية في التنظيم الإداري الجزائري، وقامت بتوكيل بعض المهام إليها في مجال التنمية وأصبحت هي المسؤولة عليها باعتبارها وسيط بين المواطن والدولة وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الجماعات المحلية والتنمية والأهداف التي تسعى إليها والدور التنموي الذي تقوم به البلدية والولاية في تنمية مناطق الظل.

### المطلب الأول: الإطار النظري للجماعات المحلية:

تعتبر الجماعات المحلية وحدات جغرافية مقسمة في إقليم الدولة وتجسد دورها من خلال المهام التي يوكلها إليها القانون والتي يوزعها على كل من البلدية والولاية ومن هنا سوف نذكر مفهوم الجماعات المحلية ومعرفة وظائفها وأهم أهدافها.

#### الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية

إن التعاريف الواردة عن الجماعات المحلية متعددة مع اختلاف تسميتها فهناك من يطلق عليها تسمية الإدارة المحلية وهناك من يسميها الحكم المحلي.

فالجماعات المحلية هي: " جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، لها دور أساسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأنها تعمل على تنفيذ سياسية الدولة الاجتماعية والاقتصادية في مجالات السكن، التشغيل، التهيئة العمرانية."[1]

وتعرف أيضا أنها:" مجموعة من الأجهزة التنفيذية والفنية على مستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي."[2]

[1]العشاش عز الدين، "دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف – مسيلة-سنة 2018، ص 8.

[2]سعيدة أوصيف،" دور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية – ولاية المسيلة نموذجا"، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف-مسيلة-سنة 2019، ص 10.

كما عرف المشرع الجزائري الجماعات المحلية الولاية والبلدية كلا على حدي.

**1- الولاية:**

1-1 **تعريف:** عرفت المادة الأولى من قانون 1969 الولاية بأنها:

" الولاية هي جماعة عمومية إقليمية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي، ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وهي تكون أيضا منطقة إدارية للدولة"[1]

وحسب قانون الولاية لسنة 2012 عرفها من خلال المادة الأولى على أنها:" الجماعات الإقليمية للدولة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير ممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسيات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة."[2]

وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة، وكذا حماية وترفيه وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين وتتدخل في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون شعارها هو بالشعب وللشعب."[3]

**1. 2 هيئات الولاية:[4]**

طبقا للمادة الثانية من قانون الولاية سنة 2012، وهذا حسب ما جاء ضمن الجريدة الرسمية العدد 12 لسنة 2012، للولاية هيئتان هما:

- المجلس الشعبي الولائي.
- الوالي.

**أ) المجلس الشعبي الولائي:**

[1] عمار بوضياف،" شرح قانون الولاية"، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2012، ص 119.
[2] راهن ياسين، توهامي عايد، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة" مذكرة نيل شهادة ماستر حقوق وعلوم سياسية، جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة، 2019، ص 8.
[3] راهن ياسين، توهامي عابد، مرجع سبق ذكره، ص 29
[4] أنظر قانون المؤرخ في 29 فبراير 2012 المتضمن قانون الولاية، الجريدة الرسمية العدد 12، ص09.

يعتبر المجلس الشعبي الولائي هيئة أساسية وحتمية في تسيير وإدارة الولاية باعتبارها جماعة وهيئة إدارية لامركزية إقليمية.

فهي تعتبر جهاز مداولة على مستوى الولاية، ويعد الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس سكان الإقليم حقهم في تسييره.[1]

يمارس المجلس الشعبي الولائي العديد من الاختصاصات التي تمارس عن طريق اللجان المتمثلة في: لجنة الاقتصاد والمالية، لجنة تهيئة الإقليم والنقل، لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب، لجنة التنمية المحلية التجهيز والاستثمار والتشغيل، لجنة التعمير والسكن، لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة، لجنة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني[2]، ونذكر أهم الاختصاصات على النحو التالي:

الفلاحة والري، التجهيزات التربوية والتكوينية المتعلقة بصيانة مؤسسات التعليم المختلفة، الهياكل الأساسية الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالمناطق المعزولة والمهمشة، النشاطات الاجتماعية والثقافية كالتشغيل، الهياكل الصحية، تنمية السياحة والتراث الثقافي، السكن، كما يقوم بالتصويت على ميزانية الولاية وتحقيق التوازن فيها في حالة ظهور العجز.

**ب) الوالي:**

يعين الوالي بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناءا على تقرير وزير الداخلية وذلك طبقا للمادة 78 من الدستور 1996، وبالتالي هو من صور عدم التركيز الإداري[3]، وللوالي صلاحيات مزدوجة منها بكونه هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي ومنها بصفته ممثلا للدولة.

وتتمثل أهم اختصاصاته فيما يلي:

[1] فيلالي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 40

[2] أنظر المادة 33 من قانون الولاية المؤرخ في 29 فبراير 2012، الجريدة الرسمية العدد 12ص 19

[3] شويح عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، دراسة حالة البلدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 46

- تنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وذلك بإصدار قرارات ولائية.
- مهمة تمثيل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية للولاية طبقا للتشريع المعمول به، كما يمثل الوالي الولاية أمام القضاء سواءا كانت مدعية أو مدعى عليها.
- يمارس الوالي السلطة الرئاسية على موظفي الولاية.
- يتمتع الوالي بالعديد من السلطات للضبط الإداري (الشرطة الإدارية)[1].

**2- البلدية:**

**2-1 تعريف:**

حسب ما يقره القانون لتنظيم البلدية، تعرف البلدية على أنها:

" البلدية هي الجماعات الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب القانون"[2].

وعرف البلدية في المادة 01 و02 بأنها:" البلدية جماعة إقليمية قاعدية للدولة ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة، وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الامن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه فهي تحتل موقع التفضيل في تنظيم الدولة"[3].

**2-2 هيئات البلدية:**

تنص المادة 15 من القانون البلدي لسنة 2012على ما يلي:

هيئتا البلدية هما:

[1]محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية administration local، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 149.
[2]راهن ياسين، توهامي عابد، مرجع سبق ذكره، ص 08.
[3] محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

- هيئة مداولة: المجلس الشعبي البلدي.
- هيئة تنفيذية يرأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي[1].

**أ) المجلس الشعبي البلدي:**

إن المجلس الشعبي البلدي يعد الإطار المؤسساتي لممارسته الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، ويتخذ لذلك كل التدابير من أجل الاهتمام بشؤون المواطنين وتلبية حاجياتهم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولتحقيق أهداف الديمقراطية المحلية يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع خطط ملائمة تهدف إلى تحفيز المواطنين وإشراكهم في حل مشاكلهم وتحسين مستوى معيشتهم.

يعتبر المجلس الشعبي البلدي أعلى هيئة في البلدية ويتولى ممارسة مهامه بموجب النظام التداولي، ونذكر أهم الاختصاصات فيما يلي:

- ✓ الحفاظ على الصحة والنظافة العمومية.
- ✓ تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الاقتصادية للبلدية.
- ✓ حماية الأراضي الفلاحية والتأثير على البيئة.
- ✓ الأجهزة الاجتماعية والجماعية كالتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة والهشة والمعوزة.
- ✓ السكن: كالتشجيع على انشاء تعاونيات عقارية.

**ب) رئيس المجلس الشعبي البلدي:**

يعتبر هيئة مهمة في البلدية وهمزة وصل بين المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي.

[1]قانون الجماعات الإقليمية لسنة 2012، اباب هيئات البلدية و هياكلها المادة 15 ،ص06 .

يتمتع رئيس المجلس الشعبي البلدي بازدواج وظيفي في ممارسته لاختصاصاته، فهو ممثل للبلدية يتولى تمثيلها في كل التظاهرات الرسمية والاحتفالات وأيضا في الحياة المدنية والإدارية وفقا للشروط المنصوص عليها في التنظيمات، كما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب المادة 60 من القانون باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي يتكون منها ثروة البلدية.[1]

كما أنه يمثل الدولة على مستوى البلدية ويتولى مهام ضبط الحالة المدنية، والضبط القضائي والضبط الإداري تحت إشراف الوالي.

**الفرع الثاني: خصائص ومهام الجماعات المحلية:**

**أولا: الخصائص:**

تتميز الجماعات المحلية بالخصائص التالية:

**الاستقلالية الإدارية:** معناه إنشاء أجهزة تتمتع بكل السلطات والصلاحيات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة وهذا في إطار نظام رقابة مشددة من طرف الحكومة المركزية على الوحدات المحلية حيث تتحقق الاستقلالية الإدارية في الجماعات المحلية من خلال:[2]

- وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية: يتجسد الاعتراف بخصوصية المصالح المحلية عمليا بتقسيم الإقليم إلى وحدات إدارية من مستوى واحد أو أكثر، وأيضا في تنظيم اختصاص هذه الوحدات من خلال تحديد الشأن المحلي والشأن الوطني.[3]

[1] كمال جعلاب، "الإدارة المحلية وتطبيقاتها الجزائر، بريطانيا، فرنسا"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2017، ص 98

[2] محسن يخلف، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2014- ص 18

[3] كمال جعلاب، مرجع سبق ذكره، ص 71.

- تتمتع الهيئات الإقليمية بالشخصية المعنوية: تعتبر الشخصية المعنوية السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة[1]، وإضفاءها على الهيئات المحلية يدعم الاستقلال القانوني الذي تتمتع به للقيام بنشاطاتها وتحملها لمسؤوليتها.
- تشكيل الأجهزة والهيئات المحلية بأسلوب الانتخاب: يعد من شروط قيام النظام اللامركزي، بل وأن هناك رأيا فقهيا يربط بين اللامركزية وتشكيل مجالس الوحدات اللامركزية بالانتخاب وجودا وعدما[2].

وتتمتع هذه الاستقلالية بمزايا منها:

- ✓ تخفيف العبء على الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- ✓ تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- ✓ تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.
- ✓ إدارة المرافق المحلية بفعالية والتخفيف من الأعباء المترتبة عن انشغال السلطات المركزية بالأمور الإدارية البحتة الإمكان إسنادها إلى مؤسسات إدارية محلية بهدف التفرغ للمهام القومية المستعصية والخطيرة كالدفاع والسياسة الخارجية.
- ✓ إشراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية.
- ✓ التوسع في مجال الخدمات الاجتماعية وضمان فعاليتها فيما يخص استفادة كل المواطنين دون استثناء وتحقيق مطلب العدالة الاجتماعية في جانب توزيع الدخول المترتبة عن الضرائب وغيرها التي يحصل عليها من المواطن بصفة أساسية.[3]

[1] محسن يخلف، مرجع سبق ذكره، ص 19
[2] محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 18
[3] فيلالي خديجة، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية-دراسة حالة بلدية بوسعادة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقة الدولية، جامعة المسيلة، 2013، ص 8-9

**الاستقلالية المالية:** إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصيته الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة كما أن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي.

**ثانيا: الأهداف**

هناك أهداف متعددة منها السياسية واجتماعية واقتصادية وإدارية:

**أهداف سياسية:**[1]

تمثل الجماعات المحلية الركيزة أو الدعامة الأساسية للديمقراطية ذلك لما تهدف إليه من إشراك المواطنين في إدارة الأمور المحلية بهم، ولهذا كثيرا ما يقال إن اللامركزية الإدارية المحلية المنتخبة تعد المدرسة النموذجية للديمقراطية، كما أن الجماعات المحلية ترمي من ناحية أخرى إلى تدعيم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي ومجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها من الأزمات والكوارث وغيرها.

**أهداف إدارية:**[2]

تتولى المجالس المحلية إدارة الأنشطة ويساهم في التخفيف من العبء الملقى على السلطات المركزية مما يتيح لها التفرغ للمسائل ذات الأهمية القومية.

[1] فيلالي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 08.
[2] سعيدة أوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

الحد من البيروقراطية وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية وتجنبها للروتين والنمط الحكومي العقيم الذي يعتبر من سمات المركزية الإدارية والمساهمة في عملية التنمية.

**أهداف اقتصادية:**

توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية وإيرادات وأملاك المجالس المحلية مما يساهم في تخفيف العبء عن مصادر الدولة التقليدية وتخصيص تلك المصادر للمشروعات القومية.

تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فالمجالس المحلية أقدر عادة من السلطة المركزية على اقتراح أو إقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الدولة.

تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة للتنشيط الاقتصادي على المستوى المحلي.

**أهداف اجتماعية:**

الإدارة المحلية وسيلة لحصول الافراد على احتياجاتهم وذلك لأن إدارة المصالح المحلية تتفق وحاجات المجتمع المحلي وتحقق ميوله.

تعميق الثقة بالإنسان وبالقيم الإنسانية عن طريق تأكيد حرية الفرد واحترام كرامته وكبريائه بمعنى معاملته ككائن اجتماعي يرتبط بأفراد مجتمعه ينتمي معهم إلى بيئة محلية معينة، يؤثر فيها ويتأثر بها ورغبته في الإدارة وانتخاب من يمثله.[1]

تحقيق العدالة الاجتماعية وتسهيل المشاركة الشعبية في الشؤون المحلية.

**الفرع الثالث: مهام ووظائف الجماعات المحلية**

[1]فيلالي خديجة، مرجع سبق ذكره ، ص 15-16

للجماعات المحلية صلاحيات متشبعة وتختص في كل القطاعات منها قطاع الشباب والرياضة والفلاحة والصحة والسياحة والنقل والعمل والتكوين المهني، التربية، الصناعة، الطاقة والمياه، التخطيط والتنمية العمرانية، الحماية والترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين، الثقافة، السكن، الغابات و إصلاح الأراضي .....

ومن أبرز مهامها نذكر ما يلي:[1]

أ- **المحافظة على الممتلكات:** هذه المحافظة تتمثل في المنشآت الإدارية، التربوية، الثقافية، والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا واحدا في الصيانة والتجدد والتصليح والحماية والتجهيز العام، ونعني به كل المنشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى تنمية محلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية والجماعية والاجتماعية والاقتصادية.

ب-**المهام الخاصة بالمحيط والعمران:** القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط، تجمع الأوساخ، تنظيف وتزيين الأحياء، فرض احترام قواعد البناء، الاستفادة من المخططات في مجال التغيير والبناء عليه فإن المحيط والعمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية.

ت-**المهام الخاصة بالأنشطة الاجتماعية:** تتمثل الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الجماعات المحلية في توفير احتياجات المواطنين المحليين من السكن، مأوى في حالة الكوارث، تقديم مساعدات للبناء، المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات ذات الدخل المنخفض.

[1] صادق زوين، الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة حالة بلدية الوادي العثمانية خلال الفترة 2002-202، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد09، العدد 01، 2020، ص 150-151.

و ما يلاحظ على هذه المهام أنها جد مهمة وواسعة فعلا وتتعلق بمختلف مظاهر الحياة المحلية، حيث أن للبلديات والولايات صلاحية القيام بأي عمل يستهدف كل النشاطات وهذا ما أكدته بعض المواد من قانوني البلدية والولاية.

أما فيما يخص الوظائف التي تؤديها الجماعات المحلية فتنقسم لوظائف تنموية ووظائف سياسية.

الوظائف التنموية تتمثل عموما في تلبية احتياجات السكان ومطالبهم الاجتماعية وكذا تحقيق التنمية المحلية والتنمية المستدامة.

الوظائف السياسية تتجسد في تحقيق ديمقراطية محليا، اشراك المواطنين في الأمور المحلية وتدريب القيادات السياسية أي تحضير المواطن للمناصب السياسية الوطنية وزيادة وعيه السياسي.

## المطلب الثاني: ماهية التنمية:

تطور مفهوم التنمية ومجال التنمية كثيرا خلال العقود الأخيرة، كما عرف الخطاب التنموي بروز عدة مفاهيم تعني بتحديد نطاق التنمية من قبل التنمية القطرية " الوطنية" والجهوية "الإقليمية" والتنمية المحلية[1].

وفي إطار هذا التطور في فكر التنمية حظيت المجتمعات المحلية والإقليمية باهتمام كبير في معظم الدول كوسيلة لتحقيق تنمية شاملة على المستوى الوطني.

### الفرع الأول: مفهوم التنمية

**1- تعريف التنمية:** تعرف التنمية على أنها[2]:

[1] احسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية للطبع نشر وتوزيع، طبعة 1، 2001، ص 32.
[2] نفس المرجع، ص 32.

حركة تستهدف تحقيق حياة أحسن للمجتمع المحلي نفسه من خلال المشاركة الإيجابية للأهالي وإذا أمكن من خلال مبادأة المجتمع نفسه، وإذا لم يتيسر هذه المبادأة فإن هذه الحركة تستخدم الأساليب التي توقظ وتستشير المبادأة ضمان للحصول على استجابة حماسية وفعالة للحركة.

والتنمية هي: " العمليات التي تتوحد بها جهود الموطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات أو هي" هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع ونجد مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفة التي تصيب مكونات المجتمع وتعتمد على التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغال ممكن في أقصر فترة مستطاعه وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالية من أفراد المجتمع.

وعرف " شوداك " التنمية ما هي إلا عملية تغيير جذري في المجتمع من نواح مختلفة سواء اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها.

أي أن التنمية ماهي إلا عملية شاملة لجميع الجوانب للارتقاء بالمجتمع لأفضل حال.[1]

إن عملية التنمية لا يمكن فصلها عن بيئتها والتصورات التي رسمت من أجلها، فقد تكون التنمية ذات طابع وطني من حيث الامتداد الجغرافي ومركزية المشروع التنموي الوطني وقد تكون ذات شكل محلي بحسب خصوصية احتياجات كل بلدية نظرا لطابعها البيئي والجغرافي والثقافي والاقتصادي، كما يمكن أن تأخذ التنمية طابع شامل ومستدام[2]، حيث تبين هذه الاشكال على النحو التالي:

[1] فيلالي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 19
[2] شويح عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 75

**التنمية الوطنية:**

تعتبر التنمية الوطنية في أصلها مجموعة الخيارات التنموية والتحسينات العامة التي تقدم عليها السلطة الحاكمة على الصعيد الوطني في جميع المجالات وعلى جميع المستويات سواء السياسي، الثقافي، وما هي إلا تجميع ومحصلة لأهداف ونتائج مشاريع التنمية المحلية[1].

**التنمية المحلية:**

يمكن تعريفها في أبسط معانيها على أنها:

العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[2].

وتعرفها هيئة الأمم المتحدة بأنها:" تلك العمليات التي يمكن بمقتضاها توجيه جهود كل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن[3].

**التنمية المستدامة:**

عرفها روبرت سولو بأنها عدم الأضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثتها الأجيال.

[1] طالبي يمينة، الدور التنموي للجماعات المحلية، دراسة حالة ولاية البيض، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في شعبة العلوم السياسية، جامعة د الطاهر مولاي، سعيدة، 2016، ص 42.
[2] رواق حمزة، تأثير اللامركزية تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة مدنية المسيلة- مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017، ص 11.
[3] احسان حفظي، مرجع سبق ذكره، ص 342.

وفي عام 1989 عرفها (barbier) بشكل أكثر عمومية والتي تشمل إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي يضمن الدعم لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- ✓ زيادة في الدخل الحقيقي، وتحسن في مستوى التعليم وتحسين صحة السكان.
- ✓ فالتنمية المستدامة تهتم بالنمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي بهدف الارتقاء بالمجتمع وهي وسيلة لتحقيق العدالة بين مختلف الأجيال.

## 2- نظريات التنمية:[2]

### 2-1 التنمية كعملية:

يكون التركيز من خلال هذا المدخل على الخطوات المتعاقبة التي ينتقل من خلالها المجتمع من النمط البسيط إلى الأكثر تعقيدا، كما يعني الانتقال التدريجي من الحالة التي تقرر فيها الأقلية شؤون المجتمع المحلي الذين يعيشون فيه نيابة عن البقية الى الحالة التي يقرر فيها المجتمع ككل مصيره، ويعملون معا على تنظيمه وتوجيهه، وهي بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الافراد.

### 2-2 التنمية كمنهج:

وهنا يكون التركيز على التنمية كمدخل موجه للعمل ويظل الاهتمام في هذا البعد بالتنمية كعملية قائما، ولكن الاختلاف في نقاط التركيز على المنجزات أكثر من التركيز على العمليات المتعاقبة، وفي هذا الإطار توجه العملية لخدمة الهدف، ومن هذا المدخل يمكن القول إن التنمية المحلية تستخدم كمنهج للوصل إلى الرفاهية الاجتماعية عن طريق العمل في مختلف المجالات الاجتماعية مثل: التعليم، برنامج الصحة... الخ.

---

[1] معتصم محمد إسماعيل،" دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة –سورية نموذجا-" رسالة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة دمشق-سوريا-2015، ص 44.

[2] وردة عفافسة، اللامركزية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2015، ص 59-60

### 2-3 التنمية كبرنامج:

ويمكن التركيز هنا على مجموعة الأنشطة، ويصبح البرنامج ذاته هو الهدف ويذهب " ساندرو" إلى أن المنهج هنا يصبح مجموعة من الإجراءات أما المضمون فيحتوي على قائمة الأنشطة، ويكون الغرض الموجه هنا هو تحقيق مجموعة من الأنشطة مع التركيز على البرنامج وليس على الجماهير.

### 2-4 التنمية كحركة

على خلاف المدخل السابق، فان هذا المدخل لا يركز على البرنامج، وانما على الارتباط الجماهيري وعلى الشحنة التي يجب أن يزود بها المواطنون حتى يتجولوا الى عنصر إيجابي في الموقف الإنمائي وذلك من خلال الإيمان بقضية التنمية والتقدم.

### الفرع الثاني: خصائص التنمية

التنمية هي عبارة عن عوامل متعددة وليست حالة منفردة لذا فهي تعبر عن احتياجات المجتمع وكمالياته ولابد أن تتوفر بعض الخصائص الهامة كالتالي:

- يجب أن تكون التنمية على وتيرة متصاعدة في اتجاهات إيجابية متزايدة يتوافق مع متطلبات المجتمع.
- التنمية مشروع جماعي من أهم العوامل التي تساعد على نجاح استمرارية مشاركة جميع القطاعات والفئات والجماعات في المجتمع.
- التنمية عملية غير عشوائية تقوم على أسس وأهداف محددة.
- للتنمية إدارة معينة تقوم بتوجيهها في مختلف الحقول ومتابعة استمراريتها وتحقيق أهدافها.

- تعتمد التنمية الشاملة على الحلول الجذرية والهيكلة وهذا لأحد ما يميزها عن عمليات النمو.
- من أهم الأبجديات التي ترتكز عليها التنمية في مراحلها البنائية هي الإنتاج والطاقة المحلية.
- الاستمرارية المنتظمة وبقاء الموارد بكافة أشكالها على المدى البعيد أحد خصائص التنمية السليمة[1].
- التنمية عملية داخلية ذاتية[2].

**الفرع الثالث: أهداف التنمية**

تختلف أهداف التنمية باختلاف أوضاع الدول وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وبذلك يتم حصر أهداف التنمية الأساسية فيما يلي:

أ- **زيادة الدخل القومي الحقيقي:** فالدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات، وان زيادة الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال والكفاءات البشرية، كلما أمكن تحقيق نسبه أعلى للزيادة في الدخل القومي كما أن السكان هم أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج.

[1] نايف بن حمود المكيشة، محمد بن مهنا المهنا، مقارنة التنمية البيئية (بيئة 204)، مذكرة، جدة، 2016، ص 19
[2] بلبال مريم، القيادة المحلية وإشكالية التنمية في الجزائر-الوالي نموذجا-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة محمد بوضياف-مسيلة-، 2017، ص 34.

**ب-رفع مستوى معيشة الافراد:** وهذا بزيادة الدخول وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوى التعليم كما وكيفا وبالارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع، ومن شأن هذا كله ليس فقط الارتفاع بمستوى الرفاهية وإنما أيضا تنمية الشعور بالتقدير الذاتي على المستوى الفردي والقومي.

ج-توسيع **مجالات الاختيار الاقتصادي والاجتماعي أمام الافراد والشعوب:** وذلك من خلال تحررها من العبودية والتبعية ليس فقط اتجاه الافراد والشعوب الأخرى ولكن بصفه خاصة اتجاه قوى الفقر والجهل والبؤس الإنساني.

**د-إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس صحيحة:** إن التنمية الحقيقية تقتضي إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس علميه تؤدي إلى تصفية مظاهر التخلف الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية واستعاده التوازنات الاقتصادية بصورة تضمن تحقيق التكامل الداخلي بين القطاعات والتشكيك الضروري بين الفروع والأنشطة.

**هـ-تحقيق الاستقلال والاقتصادي وتعزيز الاعتماد بالذات:** إن التنمية الصحيحة تؤدي عبر مسيرتها التعبيرية المتواصلة إلى التخفيض التدريجي للتبعية الاقتصادية التي تعتبر من المؤشرات الهامة التي نميز من خلالها بين عمليه التنمية وبين عمليات التغريب أو التنمية المشوهة، إن هذا الارتباط والتلازم بين التنمية والاستقلال الاقتصادي جعل أحد الباحثين يؤكد على وحده العملية " فالتنمية الاقتصادية تصبح هي الاستقلال الاقتصادي والاستقلال الاقتصادي يعني عندئذ التنمية الاقتصادية.

**و-توزيع الثروات والمداخل توزيعا عادلا:** تعد مشكله التوزيع من أخطر المشاكل الاقتصادية التي واجهتها المجتمعات الإنسانية عبر مسيره تطورها، وتتبع خطورتها من كونها إحدى الجوانب الهامة للمشكلة الاقتصادية التي تتفاقم نتيجة لسببين رئيسيين هما:

- سوء استخدام الموارد.
- سوء توزيع الثروات والدخول.

إن استخدام الموارد بكفاءة يتوقف بدرجه معينه على كفاءات توزيعها[1].

## المطلب الثالث: الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تنمية مناطق الظل

أصبحت التنمية في مناطق ظل من الموضوعات الهامة التي تشغل بال الرئيس "عبد المجيد تبون" ومن الأهداف التي سطرتها الحكومة في برنامجها التنموي وقد انتقل هذا الاهتمام إلى الجماعات المحلية كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية بكل أقطابها. ومن خلال ذلك سنحاول أن نحيط بالدور التنموي للجماعات المحلية في مناطق الظل.

### الفرع الأول: التنمية في مناطق الظل

يمكن أن نقول عن مناطق الظل بأنها تلك المناطق الواسعة التي تعيش على هامش التنمية دون خدمات وتفتقر لمقومات حياة كريمة، تغيب فيها مقتضيات التطور بالرغم من أنها تكون قريبه من مناطق حضارية إلا أن سكانها يعيشون في عزلة، تحتاج إلى تغيير البني التحتية في كافة الجوانب.

عند حديثنا عن التنمية في مناطق الظل تذكر كل ما يتعلق بالتنمية الحضارية الريفية والتي تتعلق أساسا بالتنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلي باعتبارها تستهدف مساعدة المجتمع للتعرف على كيفية تحسين ظروفه الحياتية.

وكتعريف إجرائي للتنمية في مناطق الظل: هي العملية التي يتم عن طريقها إحداث تغيير المتكامل للمجتمعات المحلية من خلال إقامة مشاريع تنموية مختلفة في المناطق الريفية والمناطق المهشمة اعتمادا على المنهج التشاركي بين كل من الحكومة والجماعات المحلية والمجتمع المدني لتعميق الأثر التنموي وذلك لنقل المجتمع إلى وضع أخر أفضل بإتباع خطة ترسمها الدولة.

[1] بيصار عبد الحكيم "أثر السياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية-دراسة قياسيه لمجموعه من الولايات فترة2000-2016" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2018 ص 8-9.

وهنا نستنتج أن مجتمع مناطق الظل يعاني العديد من المشاكل منها ما يتعلق بالصحة والفقر وقلة الموارد المعيشية، البطالة الافتقار لأجهزة الخدمات، التواكل والسلبية، وأخرى تتعلق بارتفاع نسبه الوفيات والمواليد الذي بدوره يتسبب في مشاكل أكثر تعقيدا.

إن التنمية في مناطق الظل تشمل المناطق الحضرية والريفية، حيث تسعى برامج التنمية في المنطقتين إلى إحداث توازن بينهما وسنتطرق إلى هذا المدخل للتنمية في مناطق الظل كالتالي:

أ-التنمية **بالوسط الحضاري:** وتقوم على أساس تخطيط برامج تعالج مشاكل المجتمع من خلال تحقيق التعاون بين الجماعات وبين المساعدات الذاتية للمجتمع نفسه لأجل مساعدة المواطنين في هذه المناطق على اكتساب الثقة والمسؤولية في سبيل تحقيق حياة أفضل للسكان.

**ب**-التنمية **بالوسط الريفي:** تعرف بأنها مجموعة عمليات مختلفة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود التي تقوم بها الحكومة والجهود الأهلية بهدف تحسين الوسط الريفي اقتصاديا اجتماعيا وحتى ثقافيا وفق السياسات محددة وخطط مرسومة للقيام بإصلاحات متعلقة بتنفيذ مشروعات اقتصادية وتزويد السكان خدمات مختلفة للارتقاء بالمستوى المعيشي لهم وذلك قصد إدماجهم في الحياة القومية ومساهمتهم في التنمية الوطنية.

**شروط تنمية مناطق الظل:**

- ✓ لا يكتمل مشروع تنميه مناطق الظل إلا في ظل التنمية العادلة.
- ✓ عدالة توزيع التنمية تنطلق من ترقية مناطق الظل إلى مجمعات سكنية راقية.
- ✓ استراتيجية تنمية المناطق الفقيرة يجب أن ترتكز على رؤية علميه دقيقة.
- ✓ تتموضع نجاعة ونجاح سياسة التنمية في مناطق الظل بالضبط المفهوم وتحديد الرؤية ووضع الجدول الزمني.[1]

[1] الموقع www.altahrironline.dz تم الاطلاع عليه في 2021/06/05 على 12:45.

✓ مبدأ المشاركة الشعبية مع جهود الحكومة وجهود الجماعات المحلية التي تلعب دورا قياديا في إحداث التغيير نحو الأفضل.

**متطلبات التنمية في مناطق الظل:**

- قامت الدولة الجزائرية ولاهتمامها بهذا الموضوع بتكليف مستشار للرئيس قصد تجسيد هذه المهمة والذي يقوم بدورات حول الوطن والأخذ بآراء المختصين وأخذ القرار فيما يتعلق بتحقيق متطلبات المجتمع المدني باعتباره فاعلا من فواعل التنمية.
- توفير كل مصادر التمويل من الميزانيات، وتجنيد الوسائل البشرية التي ترافق انجاز المشاريع.
- مراقبة دائمة وميدانية من طرق أعضاء المنتخبين لكل من البلدية والولاية وذلك قصد ضمان نوعية الانجاز وترشيد النفقات العمومية.
- دراسة الولاة كل الإمكانيات اللازمة وإيجاد المواد لتمويل المشاريع في هذه المناطق المعزولة.[1]
- انجاز البرامج القطاعية والمحلية سواء على المجالس البلدية والولائية.
- خلق استثمارات ومناصب الشغل من طرق الولاة.
- انجاز الهياكل القاعدية الطرق، المدارس، مراكز الصحة، مراكز البريد والعديد من المؤسسات الخدماتية.
- توفير الكوادر المؤهلة للعمل فني للسهر بالقيام بالتنمية ودعم النشاطات والمشاريع.
- جمع المعلومات وتحليلها لتحديد أهم المشاكل والقضايا التي تشغل أفراد المجتمع.
- تدعيم قدرات الإدارة المحلية وفرق العمل الميدانية لتنفيذ المشروع.
- زيادة فعالية الخدمات التي تؤدي لأفراد مناطق الظل.
- التنسيق بين الجهود المحلية في إطار التنمية.

[1] الموقع www.akherssa-dz.com تم الاطلاع في 2021/06/12 على 20:00.

- زيادة العمالة والدخل الحقيقي للسكان.

**الفرع الثاني: وسائل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية**

تنقسم وسائل الجماعات المحلية إلى وسائل مالية ووسائل بشرية وسنتطرق إليها كما يلي:

**أولا: الوسائل المالية**

**1-الوسائل المالية المحلية:** وتشمل على الجباية المحلية، التمويل الذاتي، مداخل الأملاك.

**1-1 الجباية المحلية:** تحتل الجباية المحلية مكانها في المصادر المالية الخاصة بالجماعات المحلية، حيث تشكل المصدر الرئيسي لتمويل نشاطاتها ويمكن تقسيمها كما يلي:

**1-1-1 ضرائب محصله لفائدة الدولة:** وتشمل ضريبة الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات.

**1-1-2 ضرائب محصله لفائدة الجماعات المحلية:** هي الأخرى تشمل ضرائب محصلة لفائدة الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية وضرائب محصله لفائدة البلديات دون سواها.

**1-2 التمويل الذاتي:** يعرف التمويل على انه تلك النفقات المالية والمادية التي تنفق الانجاز الخطط التنمية[1]، فبرامج التنمية لا تنفذ دون توفر السيولة اللازمة لذلك، والتمويل الذاتي تقوم من خلاله الجماعات المحلية باقتطاع من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار تتراوح نسبته من 10% إلى 20 % من مجموع الإيرادات حسب ما ينص عليه القرار الوزاري المشترك بالنسبة لميزانية البلدية والولايات.

[1]فيلالي خديجة، مرجع سابق ذكره، ص 46 -47.

**1-3 مداخيل الأملاك:** تتمتع الجماعات المحلية بمداخل أملاك متنوعة تأتي من استغلال أملاكها الخاصة والعامة وتتمثل هذه المداخيل في: تأجير العمارات والبنايات، حقوق الطرق والتوقف، ناتج الحظيرة العمومية، بيع المنتجات، الرمل....[1]

**2-الوسائل المالية الخارجية:**

تتمثل هذه الموارد في القروض والإعانات والمساعدات المالية بالإضافة إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية الهيبات والوصايا[2].

**2-1 القروض:**

وتستعمل في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطيه نفقاتها.

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد اتفاق قيمة القرض عليه[3].

**2-2 الإعانات والمساعدات المالية:** تلعب السلطات المركزية دورا هاما في التمويل المحلي عن طريق تأمين قواعد الرقابة والشروط القانونية، وبما أن الإيرادات الذاتية لا تكفي لتغطية النفقات فان السلطات المحلية تجد نفسها مرتبطة بالإعانات أو المساعدات الحكومية[4].

**2-3 الصندوق المشترك للجماعات المحلية(F.C.C.L ) :**

[1]خنفري خيضر، "مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية منشور جامعة محمد بوقرة، بومرداس، ص 129.
[2]طالبي يمينة، مرجع سبق ذكره ص 62.
[3]خنفري خيضر "التمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق"، أطروحة مقدمة لنيل درجه الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعه الجزائر 3، الجزائر، 2011 ص 37 -38.
[4]فروخي وافية،"آليات تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تفعيلها دراسة ميدانية على بلدية الدويرة "،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة العدد 5، 2018، ص 96.

يعد الصندوق المشترك للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع لوصاية وزارة الداخلية ويتولى هذا الصندوق تسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات والولايات[1].

ويكلف هذا الصندوق بإرساء التضامن ما بين الجماعات المحلية من خلال تعبئه الموارد المالية وتوزيعها كما يكلف الصندوق بضمان الموارد الجبائية التي سجلت ناقص قيمة جبائية بالمقارنة مع مبلغ تقديراتها[2].

### 2-4: الهيئات والوصايا:

تتكون حصيلتها مما يتبرع بها المواطن مباشرة كمساهمة منه في تمويل المشاريع التنموية التي تقوم بها الجماعات المحلية أو مباشرة إلى المجالس المحلية نفسها.

كما انه يمكن أن تكون محصلة من وصية أحد المواطنين في حاله انعدام الورثة بعد وفاته وتنقسم إلى تبرعات مقيدة يتم قبولها بموافقة السلطات المركزية وأخرى أجنبية تقبل بموافقة رئيس الجمهورية.

### 2-5 التخطيط المحلي:

وهناك نوعان يتم أحدهما على المستوى البلدية والأخر على مستوى الولاية وسنوضحهما فيما يلي:

### 2-5-1: المخططات البلدية للتنمية(P.C.D):

[1] ورده عفافسة، مرجع سبق ذكره ص 118.

[2] عيسى مروان دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر دراسة حاله بلديه الياشير 2013 2019" مذكره مكمله لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعه محمد بوضياف بالمسيلة 2020، ص 72 -73.

وهو الذي يجسد لا مركزية التسيير، وهو وسيلة لإشراف البلدية في التخطيط، إذ يمس كافة الجوانب المتعلقة بالتنمية، حيث تعد البلدية مخططاتها وبرامجها التنموية القصيرة والمتوسطة والطويلة.

وتسهر على تنفيذها وتسجل في هذا المخطط المشاريع والبرامج حسب الأولوية وخصوصية كل البلدية لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية[1]. حيث يشمل هذا المخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية بالإضافة للتجهيزات الانجاز.

وفي السياق نفسه، جاء هذا المخطط لخلافة النظام القديم المتمثل في برنامج" التجهيز المحلي" وكذا المساهمة في إحقاق سياسة التوازن الجهوري قصد إعطاء كل البلدية حظوظا وفرصا متساوية في التنمية[2].

### 2-5-2: المخططات القطاعية للتنمية ((P.S.D

هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل الاستثمارات الولاية والمؤسسات العمومية، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي وهو الذي يسهر على تنفيذه كذلك ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة الجوانب التقنية بعد إرسال المخططات لها والمخطط القطاعي للولاية يعكس في المدى المتوسط البرامج والوسائل بصفات تعاقدية[3]. إضافة إلى هذه البرامج يوجد برامج أخرى مرافقة ومدعمة للإصلاحات الاقتصادية ومن أهمها:

**برنامج الإنعاش الاقتصادي:** يهدف إلى إنعاش الاستثمار وأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية كما يدعم النشاطات الإنتاجية من خلال دعم الفلاحة من خلال تكثيف الإنتاج الفلاحي،

[1] رداوي حفيظة، العيدي ميلود،" دور البلدية في التنمية المحلية بين الضرورة الاقتصادية ومحاذير الرقابة" مذكره مقدمه لنيل شهادة الماستر أكاديمي جامعه محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص 14.

[2] هوشات رؤوف، حوكمة التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حاله ولاية بومرداس" اطروحه مقدمه لنيل شهادة الدكتورة (ل م د) في العلوم السياسية، جامعه باتنة 1، باتنة 2018، ص 171-172.

[3] بوتاتة عبد الحق العايب عبد الهادي،"ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية المحلية دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني 2010 2014" مذكرة ضمن المتطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة محمد بوقرة بومرداس ،2016 ص76.

توسيع مناصب الشغل الريفي، حماية النظام البيئي الرعوي. ويدعم كذلك نشاط الصيد والموارد المائية.

**برنامج صندوق الجنوب:** وهو صندوق مخصص لتنميه مناطق الجنوب وتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن وتم تخصيص احتمالات لذلك بعد القيام بتقسيم جغرافي جديد لولاية الجنوب.

**برنامج تنميه مناطق الظل:** تم إطلاقه من طرف رئيس الدولة شهر فيفري 2020 وأصبح مصطلح سياسي واقتصادي بامتياز حيث تم إحصاء 13587 منطقة ظل في الجزائر وهو برنامج مخصص لتنمية المناطق المعزولة والفقيرة في إطار محاربه الفوارق الجهوية من خلال تخصيص مبالغ واعتمادات ماليه حيث تم تخصيص 18400 مليار سنتيم شهر فيفري لتمويل 12489 مشروع وتدعيمها بخرجات تقوم بها الهيئات المحلية للقيام بكل اختصاصاتها تنموية.

**الفرع الثالث: الدور التنموي للجماعات المحلية في مناطق الظل**

**أولا: دور الولاية**

يتم تدخل الولاية في انجاز التنمية من خلال المخطط القطاعي للتنمية (PSD) والذي تدخل ضمن كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويسهر على تنفيذه الوالي، وتدرج المشاريع التي يتضمنها هذا المخطط من طرف المديريات التنفيذية للولاية مثل: مديرية الأشغال العمومية، ومديرية البناء والتعمير.

يلعب هذا المخطط دورا أساسيا في تنمية مناطق الظل في حكم الأغلفة المالية المعتبرة الموجهة للتنمية لتغطية النفقات التأطير والدراسة والتمويل، كما تشمل إقليميا يتميز بخصائص سكانية وبيئة متقاربة، قد تكون عده دوائر أو بلديات أو مستثمرات فلاحية، كما تلعب دورا في إحداث التوازن الجهوي والإقليمي مثل: الطرق الولائية والآبار لتزويد السكان بالماء الصالح

للشرب أو قنوات الصرف الصحي والكهرباء الريفية والإنارة العمومية وغاز المدينة ومحطات النقل البري، وكل ما يدخل في اختصاصات الولاية[1].

فمن خلال هذا البرنامج يمكن الوصول إلى تحقيق العدالة في الاستفادة من البرامج التنموية بين مختلف المناطق، وكذا الحل العديد من المشاكل التنموية التي يمكن أن تواجهها الجماعات المحلية، فبفضل مشاركتها في التخطيط التنموي والتنفيذ وباعتبار الوالي الأمر بالصرف الوحيد وبما انه المسؤول عن تسجيل العمليات وتفريدها فإنه يمكن الوصول إلى تغطية العجز التنموي المسجل في المناطق المحرومة المسماة بمناطق الظل.

ومن ضمن العمليات التي تساهم بها الولاية في تنمية مناطق الظل حسب ما يخوله إليها القانون توضحها فيما يلي:

**1-قطاع الصناعات التحويلية:** ويشمل مجموعة من القطاعات الفرعية والمتمثلة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، الصناعات المحلية، فالاهتمام بهذه الصناعات يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وتجسيد المشاريع المدرجة في هاته القطاعات يساهم في دعم الهياكل القاعدية الأساسية لعمليه التنمية والتي تؤثر ايجابيا على مناطق الظل وتخلق قيمه مضافة لسكانها.

**2-قطاع الطاقة والمناجم:** ويدخل ضمنه قطاع الكهرباء الريفية والتي تعتبر من المشاريع المهمة التي تساهم في تثبيت المنتجين للأنشطة الفلاحية المتعلقة بزيادة الثروة النباتية والحيوانية.

**3-قطاع الفلاحة والري:** ويتفرع هذا القطاع ل:

[1] بلقليل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 129.

**3-1 الاستصلاح:** من خلال إزالة الأعشاب الضارة، الحفاظ على التربة، تطهير مجالس السقي...

**3-2 الفلاحة:** وذلك بالتحسين العقاري كأشغال التربة، التكيف الفلاحي والاهتمام بالمنشات القاعدية الريفية والتي تشمل جلب المياه للاستعمال الفلاحي في الولاية نفسها وجلب المياه الكبرى للتجمعات والأحياء وشرب والصناعة.

**3-3 الري الصغير والمتوسط:** من خلال توزيع المياه والأشغال التجديد التنقيبات الاستغلالية المتوسطة.

دراسات مشاريع الري الفلاحي الصغير والمتوسط: إعادة هيكله الأراضي، مشاريع السقي والتطهير، دراسات التهيئة وإعادة التهيئة، تصريف مياه الفيضانات، الري للرعي دراسات السدود الصغيرة وتحديد الشبكات.

**3-4 الري الكبير:** ويشمل ما يلي:

جلب المياه للاستعمال الفلاحي للشرب والصناعة.

التموين بمياه الشرب الحضرية: دراسات المشاريع المعالجة المياه، التدخل في الشبكات الموجودة....

التطهير الحضري: تنظيف وإعادة تقويم الوديان، معالجة النفايات، انجازات وأشغال الحماية ضد الفيضانات....

**3-5 البيئة:** المراجعة البيئية، المنشآت الأساسية...

**3-6 تهيئه الإقليم:** دراسة عامة للتهيئة العمرانية والقطاعية، ومخططات التهيئة العمرانية للولاية....

وكل هذه المشروعات لها بعد التنموي هائل فتنفيذها يساهم في زيادة مردودية المناطق التي لها امكانيات فلاحية مع دعمها بمشاريع الري لإنجاح مهمة التنمية ودعم الري الفلاحي وتنويع الثروات الحيوانية والنباتية.

كما أن قطع الفلاحة والري لم يهمل الجانب المتعلق بعملية التطهير في الوسط الحضري والذي يعتبر من أولويات التنمية في مناطق الظل للانتقال إلى التنمية المحلية.

**4-الخدمات:** يعتبر من القطاعات التي تساهم في تحريك التنمية من خلال قطاع السياحة الذي يخلق مناصب الشغل إضافة إلى قطاع النقل والبريد والمواصلات وهو من أساسيات الوقت الحالي خاصة في المناطق البعيدة المعزولة.

**5-المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية:** وتتعلق في مشاريع الطرق الولائية والبلدية والمطارات وكذا المنشآت الإدارية لكونها ضرورية لتعزيز قدرات البنية التحتية وتسهيل عمليات النقل للأشخاص والسلع بين كل الجهات، وكذا يعتبر الاهتمام بالمنشآت الإدارية خطوه أساسية في إنجاح المشروعات المتعلقة بإنجاز المباني للإدارة المحلية وتجهيزات الذي من شأنه توفير مرافق التي يحتاجها الفرد والعاملين فيها لتنفيذ البرامج التنموية في مناطق الظل بأحسن الإمكانيات في أفضل الظروف.

**6-التربية والتكوين:** إن إقامة مشروعات في إطار التربية والتكوين يساهم في الوصول إلى التعليم الجيد والتكوين الأمثل للفرد للمشاركة في العملية التنموية لمنطقة خاصة للبلاد عامة.

**7-المنشاة الأساسية الاجتماعية والثقافية:** ويعتبر من القطاعات المهمة في عمليه التنمية لمناطق الظل من خلال بناء المنشاة وتجهيزها بالعتاد لتوفير الصحة والحماية الاجتماعية للفرد، وتوفير مرافق الترفيه لمختلف فئات المجتمع لماله من أهمية على العنصر البشري، لان هذا الأخير يساهم في التنمية الاجتماعية والتي من خلالها يمكن الوصول إلى تنمية محلية خاصة في هذه المناطق.

**8-السكن:**

ويتفرع لقطاعين:

**التخطيط الحضري والتهيئة:** من خلال التهيئة الحضرية الكبرى والتخلص من المباني القديمة التي تعتبر خطرا على الفرد.

السكن بمختلف صيغه الحضري والشبه الحضري، بناءات تجارية مدرجة مع السكنات وهذا ما يدل على التكفل بانشغالات الفرد ويضمن تحسين الإطار المعيشي له.

إن إعداد مشروع تنموي بصيغه المخطط القطاعي للتنمية يتطلب تقريبا سنة كاملة في إعداده، ذلك أن الموافقة عليه تكون بصدور قانون المالية ونشر رخص البرامج ضمن هذا الأخير في جدول يختص بالنفقات المتعلقة بالتجهيز العمومي، وتلعب الجماعات المحلية والدولة دور متكاملا في إعداده من خلال احترام الرزنامة السنوية وكذا التوجيهات العامة للسياسة الحكومية المبرمجة وفقا للظروف المالية الخاصة، ويعتبر هذا التسلسل الوظيفي والزمني مهم جدا في نجاح المشروع وإدراجه ضمن المشاريع التنموية للمناطق المعنية بالتنفيذ[1].

**ثانيا: دور البلدية**

يعتبر المخطط البلدي للتنمية من أهم الآليات التي تتدخل بها البلدية في عمليه التنمية في مناطق الظل وهو مخطط يكمل المشاريع التي تقوم بها الولاية، وكونها تعتمد على ميزانية التجهيز الدولة فهي تتم في مساهمتها الخاصة وذلك بخلق نوعا من التوازن الجهوي. واعتمادا الدولة على المخطط البلدي للتنمية على غرار الآليات الأخرى راجع لعدم توفر البلديات على نفس الإيرادات والمؤسسات المنتجة للمداخيل وثروات خاصة في مناطق الظل والتي تريد ترقيتها.

[1]بلقليل نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 140.

يندرج ضمن هذا المخطط مجموعة من القطاعات نذكرها على النحو الاتي:

**1-الفلاحة والري:** باعتبار أن المجلس الشعبي البلدي يهتم بتفاصيل الحياة اليومية للمواطنين فيركز في هذا المجال على التزويد بالمياه الصالحة للشرب، قنوات الصرف الصحي والبيئة.

**2-التخزين والتوزيع:** تم تخصيص هذا القطاع للقضاء على التجارة الموازية، وتنظيم نشاط التجار في أماكن مجهزة في مختلف الأحياء والبلديات.

**3-المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية:** يهتم هذا القطاع بترقية الخدمات وتحسينها للمواطنين وتطوير الإطار المعيشي الذي يقيم به سواء في المدينة أو في الريف، ويدخل في هذا القطاع إنجاز الطرق والمسالك التي تساهم في فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة كالقرى والمشاتي، وكذا تدعيمهم بمرافق مختلفة كالملاحق الإدارية ومكاتب البريد.

**4-التربية والتكوين:** تعتبر البلدية مسؤولا رئيسيا في تحسين الظروف الملائمة للتمدرس من خلال انجاز بناءات مدرسية وبناء الأقسام الدراسية وتوفير تجهيزات اللازمة كالتدفئة وغيرها.

**5-المنشاة الأساسية الاجتماعية والثقافية:** في إطار تحسين المستوى المعيشي للمواطن في مناطق الظل تقوم البلدية بمشروعات تتعلق بالتهيئة الحضرية الثقافية الترفيهية الشبيبة والرياضة، الصحة والنظافة وتعتبر جد مهمة لكونها تمس الأحياء والمناطق المتباعدة والأماكن الأقل كثافة وبالتالي انجازها يغطي النقائص التي تعاني منها مناطق الظل.

إن إعداد أي مشروع تنموي بالمخطط البلدي للتنمية يتبع الإجراءات نفسها للمخطط القطاعي للتنمية، فكل من البلدية والولاية تلعب دورا في تحديد الأولويات وتقديم الاقتراحات باعتبارها الأقرب للمواطن والإدارة بنقائص مناطق الظل.

**الفرع الرابع: العراقيل التي تواجه الجماعات المحلية في تنميه مناطق الظل**

تتعلق أهم العراقيل التي تواجه الجماعات المحلية في مسارها التنموي بضعف التمويل المحلي وقلة التحصيل المالي الذي يجبر الجماعات المحلية على الاستعانة بالسلطة المركزية لتغطيه العجز في نفقاتها.

التهرب الجبائي واختلال ميزان تحصيل الضرائب المحلية اللازمة لتمويل مخطط التنمية. التبعية للإدارة الجبائية وهو ما يجرد الجماعات المحلية من استقلالية المالية وبالتالي يحد من نجاعتها التنموية.

ضعف مداخيل الأملاك بسبب النسب الضئيلة التي تحسب على مجموع الإيرادات وتعرض أملاكها للإهمال والتخريب.

كما أن هناك مجموعة من العراقيل والتي نوجزها فيما يلي:

- ✓ ضعف كفاءة المنتخبين المحليين في مجال تطبيق البرامج التنموية وعدم تجاوبهم مع مقترحات التنمية بالقدر الكافي.
- ✓ غياب المشاركة الشعبية وجمعيات المجتمع المدني في إعداد وبرمجة المشاريع على مستوى مناطق الظل.
- ✓ عدم تكامل خطط وبرامج التنمية المجتمع في مختلف القطاعات.
- ✓ صعوبة تقييم التكاليف للخدمات والموارد.
- ✓ البطء الشديد في إصدار القرارات وتناقضها مع بعضها.
- ✓ كثرة الحاجيات مقارنة بقلة الموارد.

- ✓ انعدام ثقة المجتمع المحلي في الهيئات المحلية يحول دون تحقيق النتائج الموجودة في مشروعات التنمية.
- ✓ نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة لتحمل مسؤولية التنمية.
- ✓ سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي اهتمت بالجماعات المحلية والتنمية حيث أن البحوث والدراسات السابقة تعتبر الأساس في إعداد دراستنا ولهذا تم التدرج إلى مجموعة منها والتي ترتبط بالموضوع محل الدراسة.

### المطلب الأول: الرسائل الجامعية

**الدراسة الأولى:** أطروحة مقدمه لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية بعنوان" أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية–دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة قام بها الباحث بالقليل نور الدين حيث جاءت إشكالية الدراسة في: ما اثر التدخل آليات الجماعات المحلية في التنمية المحلية بولايتي المسيلة وباتنة؟ تم إجراءها خلال 2019/2018 وقام بصياغة الفرضيات الآتية:

**الفرضية الرئيسية:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتدخل آليات الجماعات المحلية في التنمية المحلية في ولاية المسيلة وباتنة عند مستوى دلاله يقدر ب $P\leq0.05$.

**الفرضيات الفرعية:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية المخطط القطاعي للتنمية (PSD)على التنمية المحلية بولاية المسيلة وباتنة عند مستوى دلالة يقدر $P\leq0.05$.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات المخطط البلدي للتنمية (PCD) على التنمية المحلية بولاتي المسيلة وباتنة عند مستوى دلالة يقدر Þ≤0.05

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأليه التمويل الذاتي l'autofinancement(الاقتطاع) على التنمية المحلية بولايتي المسيلة وباتنة عند مستوى دلاله يقدر بÞ≤0.05.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآلية صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية على التنمية المحلية في ولاية المسيلة وباتنة عند مستوى دلاله يقدر بÞ≤0.05.

ولاختبار صحة الفرضيات تم استخدامها منهج الوصفي التحليلي وكذا الاستعانة بجمع البيانات عن طريق الاستمارة لتحليل إجابة عينة الدراسة.

الهدف من هذه الدراسة: هو محاولة معرفة الأثر الذي يمكن أن نجده على التنمية المحلية من خلال الآليات التي تشارك بها الجماعات المحلية في العمل التنموي.

توضيح كيفية تسيير وتنفيذ الآليات التي تتدخل بها الجماعات المحلية في التنمية المحلية وكذا مصادر تمويلها والميزانية التي تقيد بها محاسبيا.

معرفه واقع التنمية المحلية بالولايتين موضوع الدراسة.

تبيان أهمية الجماعات المحلية في العمليات التنموية من خلال هذه الآليات.

وضع نموذج العلاقة بين المتغيرات الدراسة للتنبؤ بتأثير آليات تدخل الجماعات المحلية على التنمية المحلية.

من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

تؤثر آليات المخطط القطاعي للتنمية(PSD) في التنمية المحلية بنسبة أكبر مقارنة بالآليات الأخرى.

تؤثر آليات المخطط البلدي للتنمية(PCD) بنسبة أكبر من آليات التمويل الذاتي (الاقتطاع) وآلية صندوق التضامن والجماعات المحلية.

تؤثر آلية التمويل الذاتي في التنمية المحلية بنسبة أقل من آليات المخطط القطاعي للتنمية والمخطط البلدي للتنمية.

تؤثر آلية صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية بنسبة أقل من جميع الآليات الأخرى.

تؤثر الآليات التي تتدخل بها الجماعات المحلية بالنسبة مقبولة في التنمية المحلية.

**الدراسات الثانية:** مذكره مقدمه لنيل شهادة الماجستير بعنوان" آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر سنة 2009 –2010 قام بها الباحث عزيز محمد الطاهر جاءت لمعالجه الإشكالية: ما مدى نجاعة الآليات القانونية التي حددها المشرع لتفعيل دور البلدية في إطار التنمية المحلية؟

للإجابة عن الإشكالية اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الهدف من هذه الدراسة هو دراسة واقع البلديات في الجزائر وأسباب تخلفها عن ركب التنمية وباعتبار آن التنمية المحلية تلزمها مصادر تمويل المعتبرة قام الباحث في الوقوف على نوعية هذه المصادر ومدى تأثيرها على استقلالية البلدية وبالتالي على فعاليتها.

خلص الباحث إلى نتائج مهمة حيث رأى أن ممارسة البلدية لصلاحيتها في إدارة التنمية المحلية مرتبط بالموجود جهاز إداري فعال يتوفر على كفاءات قادرة على تسييره دون اعتماد على هيئة أخرى.

كما أشار الباحث إلى أن هناك عوامل أخرى جانبيه تحيط بيئته الإدارة المحلية والتي تأثر سلبا على نشاط البلدية في مجال التنمية المحلية كسيطرة الفكر البيروقراطي على التسيير الإداري وتأثير العولمة على نظام الدولة والبلدية خاصة لقربها واتصالها المباشر مع المجتمع.

تبعية البلدية للسلطة المركزية وغياب الاستقلال المالي الحقيقي يحول دون تحقيق البلدية لأهدافها المحلية.

**الدراسة الثالثة:** قام بها الباحث شويح عثمان، جاءت الدراسة بعنوان "دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية ودراسة حاله البلدية" وهي مذكره لنيل شهادة الماجستير سنه 2011 تضمنت الإشكالية التالية: ما مدى نجاح البلدية والولاية في مهمة التنمية المحلية؟

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي والإحصائي تناول من خلالها الدور التنموي للبلدية، مظاهره، آلياته وتطبيقاته مدعما بنماذج تطبيقية عن المشاريع التنموية بالبلدية.

هدف الباحث إلى دراسة مدى تهيؤ النظام القانوني للبلدية للقيام بالتنمية المحلية والآليات والإمكانات المتاحة والمتوفرة للبلدية لمساعدتها في التنمية المحلية.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

تسعى الدولة لإرساء النظام لا مركزي وحقيقي للجامعات المحلية من خلال تأكيد منح الجماعات المحلية كل الوسائل التي تمكنها من القيام بمهامها والتخفيف من أزمتها المالية. افتقار معظم الجماعات المحلية للموارد المالية يؤدي إلى شلل أجهزتها المحلية وعجزها ويضيع المجال للأجهزة المركزية للنهوض بالتنمية المحلية وهذا ما يظهر في ميزانية الجماعات المحلية.

**الدراسة الرابعة:** من إعداد الباحثين راهن ياسين، تهامي عابد، سنة 2018 –2019 مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

كانت إشكالية البحث كيف يمكن للجماعات المحلية أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي؟ وكيف يمكن تفعيل دورها في ذلك؟

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة وإبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التعرف على واقع تسيير الجماعات المحلية من خلال التعرف على الإطار القانوني للبلدية والولاية.

تحديد وسائل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة خلص الباحث إلى النتائج التالية:

الجماعات المحلية في الجزائر تحتاج إلى استقلالية أكثر في تسيير شؤونها المحلية كما يجب وضع قوانين وقواعد واضحة في نظام الجماعات المحلية.

يجب أن تكون لها موارد ماليه كافيه حتى تقوم بمهامها ومواجهه أي تحدي يواجهها ومنه تحقيق التنمية المحلية.

**الدراسة الخامسة:** قامت بها الباحثة طالبي يمينة مذكرة لنيل شهادة ماستر للسنة الجامعية 2015 2016 بعنوان الدور التنموي للجماعات المحلية–دراسة حاله ولاية البيض وفي هذه الدراسة تطرقت الباحثة إلى الإشكاليات التالية:

كيف يمكن تفعيل دور الجماعات المحلية على صعيد التنمية المحلية بالجزائر وهذا على ضوء دراسة حاله ولاية البيض؟

جاءت هذه الدراسة أساسا لإبراز المهام التي تصطلح بها الولاية في الجزائر وتحديد مجمل الصلاحيات بها وذلك للنهوض بمستوى الوحدات المحلية وهذا بهدف تحقيق التنمية المحلية كما قامت الباحثة بدارسة تطبيقية تمثلت في ولاية البيض كنموذج يمكن من خلاله إعطاء لمحة حول واقع التنمية المحلية في الولاية وإبراز أهم البرامج التنموية بها والعراقيل التي تواجهها في هذا المجال.

ومن أهم ما تم استنتاجه هو أن الدولة تسعه لإرساء النظام اللامركزي والحقيقي للجماعات المحلية والتي تجلت في تأكيدها على منح الجماعات المحلية كل الوسائل والصلاحيات التي تمكنها من القيام بها واختصاصاتها، وأظهرت دراسة الحالة لهذا البحث أن معظم الانجازات التنموية في ولاية البيض كانت انجازات فوقية وقطاعية حيث لم تحقق الفعالية المطلوبة لقلة الموارد الداخلية ولاعتمادها على الإعانات الحكومية.

**المطلب الثاني: مقالات وأوراق بحثية**

**الدراسة الأولى:** مقالة للباحث صادق زوين بعنوان "الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية الوادي العثمانية خلال الفترة" 2002 2020" مجله الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات سنه 2020 محور إشكالية الدراسة حول كيفية إمكانية الجماعات المحلية في أن تساهم في تحقيق التنمية المحلية المستدامة على ضوء دراسة حاله بلديه وادي العثمانية.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة حيث يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ السياسة العامة للدولة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الجماعات المحلية هي الشريك الأمثل للدولة في تحقيق التنمية الشاملة عن طريق التوجه نحو نموذج جديد لتسيير قائم على المبادرات والمشاريع المنشئة للثروة وتشجيع الاستثمار المحلي وحوكمة التنمية المحلية المستدامة.

**الدراسة الثانية:** مقالة لطالبة الدكتورة فروخي وافية بعنوان آليات تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تفعيلها دراسة ميدانية على بلدية الدويرة" مجله الدراسات الاقتصادية المعاصرة سنه 2018 طرحت الطالبة إشكالية عن فيها تكمن آلية تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة وما سبل تفعيلها.

يهدف البحث إلى التعرف على الجماعات المحلية وكذا التنمية المستدامة أهميتها أهدافها وكذا مؤشراتها وما تسعى إليه في تحقيق حياة أفضل للأفراد من حيث السكن وكذا البيئة.

توصلت الطالبة إلى النتائج التالية:

رغم آليات الجماعات المحلية الذاتية والخارجية المحصل عليها إلا أنها تبقى غير كافية لمواجهة الحاجات المواطنين المتزايدة ولتحقيق التنمية المستدامة وهذا راجع إلى ضعف استعمال الوسائل والموارد التي تملكها وكذلك القيود التي تعيق أولوياتها لمواجهه المتطلبات المحلية والوطنية.

من خلال الدراسة الميدانية لبلدية الدويرة فمستواها لم يرق إلى التفعيل الحقيقي للتنمية المستدامة نظرا لتركيبة محيطها وكذا ضعف آلياتها المحتملة في تحقيق التنمية.

**الدراسة الثالثة:** للدكتور برابح محمد مقالة بعنوان مكانه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر" من مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد 11 وتحديد مشكله البحث في كيفية تساهم الجماعات المحلية في خلق تنمية محليه مستدامة وفق قانون 11 10 و12 -07؟ .

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

معرفة وتشخيص واقع الجماعات المحلية في الجزائر بعد إلغاء قانون 8/90.

تسليط الضوء على التنمية المحلية المستدامة وإعطاء بعض المفاهيم.

توصل الباحث إلى أن نجاح مشروع التنمية المحلية يتحقق ب:

توفير العنصر البشري المؤهل لقيادة ومتابعة تنفيذ المشروع.

توفير الموارد المالية الكافية لتمويل الأنشطة ومزاولو المهام.

الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي وتبني رؤية وتوجه نحو المستقبل للوحدة المحلية ما يؤدي لتحصيل التقدم على مستوى الأهداف المحلية.

**الدراسة الرابعة:** سي فضيل الحاج، حيثالة معمر، بن عطة محمد ورقة بحثية بعنوان "إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات" المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة العدد 9 جانفي 2017.

طرح الباحثون الإشكالية: فيما تتمثل المقومات الأساسية لعمليه التنمية المحلية وهل للشباب دور في عملية تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وماهي المعوقات اللاتي تعترضها وتحول دون تحقيقها.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مقومات التنمية المحلية وإبراز دورها كمطلب أساسي للاقتصاد الجزائري وضرورة لتطوير المجتمعات المحلية عن طريق المشاركة الشعبية والجهود الحكومية، وكيف تشخيص أهم أسباب عدم قدرة تحقيق التنمية المحلية والإشارة إلى معوقاتها وكيفية معالجتها بالإشارة إلى تجربه الجزائر في بعض المجالات مكانه الدراسة الباحثين من التواصل إلى عده نتائج منها:

لا يمكن القيام بالتنمية المحلية بدون مقومات بشرية وتنظيمية ومؤسسية مالية.

نقص الموارد المالية وما يعرف بالتمويل المالي المحلي بسبب ضعف السياسة الجبائية المحلية وضعف الاستثمار المحلي.

فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق التنمية المحلية الحاضرة والمستقبلة، وإبعادها المختلفة نتيجة عده عوامل منها ما هو سياسي وإداري وثقافي واقتصادي واجتماعي وحتى بيئي وأمني.

وجود دور فعال لإسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية والمستدامة.

**المطلب الثالث: مقارنه الدراسات السابقة بالدراسة الحالية.**

**الفرع الأول: توظيف دراسات السابقة في الدراسة الحالية.**

من خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنها تناولت متغيرات الدراسة الحالية والمتعلقة بالجماعات المحلية والتنمية فمنها من تناولت الدور التنموي للجماعات المحلية ومنها من تطرقت للبلدية كعنصر وأخرى للولايات في تحقيقها للتنمية المحلية والمستدامة.

ارتبطت هذه الدراسات بدراستها ارتباطا وثيقا لكونها درست أهم عنصر في بحثنا والمتعلق بالدور التنموي للجماعات المحلية ومدى تطبيقها لسياساتها التنموية للنهوض بحياة السكان على مستوى أقاليمها كما أعطتنا صورة عن أهمية التنمية وواقع الجماعات المحلية في الجزائر مع تحديد الوسائل التي تستعملها كل من البلدية والولاية لكونهما شريك للدولة في تحقيق دورهم التنموي وهو ما يتطابق مع دراستنا في كون أن تنميه مناطق الظل تعتبر الطريق نحو تحقيق التنمية المحلية المستدامة وهو من صلاحيات الجماعات المحلية لأنها الأقرب والأدرى باحتياجات المجتمع المحلي المعزول.

كما توصلت دراستنا إلى نفس المعوقات التي تحول دون أداء الجماعات المحلية لدورها في تنميه مناطق الظل وهو نفس ما خلصت إليه الدراسات السابقة

كما أن اغلب الدراسات السابقة اعتمدت في جانبها التطبيقي على منهج دراسة حالة البلدية أو الولاية لمعالجة الموضوع وكذلك الدراسة الحالية اعتمدت على توظيف نفس المنهج.

**الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.**

هدفت الدراسة الحالية إلى معرفه الدور التي تقوم به الجماعات المحلية في إطار التنمية في مناطق الظل وهو موضوع حديث الدراسة أما الدراسات السابقة فقد تناولت متغيرات مختلفة نذكر منها:

**دراسة بلقليل نور الدين:** يمكن الاختلاف في أدوات الدراسة حيث لم يستعمل دراسة حالة واتجه نحو استعمال أداة الاستبيان والمقابلة والملاحظة لجمع البيانات من خلال دراسة ميدانية لولايتين، بينما الدراسة الحالية اكتفت بالمقابلة فقط.

**دراسة عزيز محمد الطاهر:** حاولت هذه الدراسة معالجه الآليات القانونية لواقع البلديات في الجزائر من الجانب التنموي وتختلف مع دراستنا في كونها تطرقت إلى الجانب القانوني فقط ولم تعطي نماذج تطبيقية عن دور البلدية في تطبيق المشاريع التنموية.

**دراسة طالبي يمينة:** تختلف عن دراستنا في كونها تطرقت إلى عنصر الاستثمار المحلي والتركيز عليها من طرف الجماعات المحلية لأنه يعود بمردود كبير على الدخل المحلي وبالتالي المساهمة في الرفع من أداء التنموي.

**دراسة صادق زوين:** يكمن الاختلاف لأنه هذه الدراسة أدرجت مصطلح الاستدامة هي الاهتمام بالجانب البيئي عند تحقيق التنمية من طرف الجماعات المحلية وهو ما لم تشر إليه

دراستنا الحالية في إطار تنميه مناطق الظل خاصة من جانب الأخر بمتطلبات الأجيال القادمة عند أداء العمل التنموي.

**دراسة برابح محمد:** اكتفت الدراسة بالجانب النظري واعتمادا المنهج الوصفي فقط والاستناد على النصوص القانونية لمعالجة الإشكالية وكذا الرسائل الجامعية والكتب ذات صلات بالموضوع بين من الدراسة الحالية اعتمدت على النهج الوصفي وتحليله للوثائق والإجابات المسؤولين للبلدية.

**خلاصة الفصل:**

تطرقنا في هذا الفصل إلى أبرز ما يتعلق بالجماعات المحلية من مفاهيم وخصائصها وكيف صلاحيات الموكلة إلى أهم الفاعلين فيها كما تم التطرق إلى الإطار النظري للتنمية بأهم مستوياتها باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للجماعات المحلية والتي تسعى إلى تحقيقها لإحداث أهم التغيرات في الوسط المجتمع المحلي والرفع من مستوى المعيشي.

كان الهدف من وراء دراسة هذا الفصل هو معرفة مناطق الظل والمقصود بإحداث التنمية في هذه المناطق والدور الذي تلعبه كل من البلدية والولاية في إحداث التنمية من خلال عرض الوسائل التي تعتمدها لممارسة صلاحيتها للوصول إلى تنمية ناجحة وكذا محاولات معالجة المعيقات التي تعترضها.

وللمساعدة في إثراء البحث عرضنا مجموعة من الدراسات السابقة حول نفس الموضوع والتي تهدف كلها إلى دراسة الدور التنموي للجماعات المحلية ومعالجة إشكالية التنمية في الجزائر خاصة فيما يتعلق بمشكلة ضعف الموارد المالية كما أبرزنا نقاط التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات والدراسة الحالية التي نحن بصدد القيام بها.

# الفصل الثاني:
# دراسة حالة بلدية
# عين تموشنت

**تمهيد:**

تحتل قضية التنمية في مناطق الظل موقعا هاما في بلادنا خاصة على مستوى السياسات والبرامج التنموية، ولتجسيدها اعتمدت الجزائر على الجماعات المحلية للقيام بهذه المهمة التي تتطلب وجود هيكل تمويل محلي يلبي احتياجات من الموارد.

وبعد الالمام بهذا الموضوع من الجانب النظري سنحاول من خلال هذا الفصل اسقاطها على الواقع بدراسة ميدانية لواقع التنمية في مناطق ظل بلدية عين تموشنت ومعرفة أهم المشاريع التنمية بها.

## المبحث الأول: تقديم بلدية عين تموشنت

### المطلب الأول: بطاقة فنية لبلدية عين تموشنت

تعتبر بلدية عين تموشنت من أهم البلديات التي تقع ضمن إقليم ولاية عين تموشنت، يحدها من الشمال بلدية شعبة اللحم وسيدي بن عدة، ومن الجنوب بلدية أغلال، ومن الشرق بلدية شنتوف وغربا بلدية عين الطلبة.

تبلغ مساحتها 78.93 كم$^2$ وتقع على ارتفاع 296 متر على مستوى سطح البحر الأبيض المتوسط مناخها رطب وشبه رطب.

ويقدر عدد سكان بلدية عين تموشنت بحوال 95000 نسمة حسب أخر إحصاء لسنة 2020)[1] حيث ارتفع عن سنة 2018 بعدها كان 83849 نسمة.

لبلدية عين تموشنت العديد من المنشآت الاقتصادية والاجتماعية ويمكن ذكرها فيما يلي:

- المرافق التعليمية والتكوين:

في إطار تغطية البلدية للتجمعات الحضرية قامت بإنجاز مرافق للتعليم والتكوين حيث تتوفر على:

- ✓ 34 مدرسة ابتدائية، 16 متوسطة و09 ثانويات.
- ✓ جامعة بالطريق الوطني لسيدي بلعباس للتعليم العالي والتكوين المتواصل
- ✓ 03 مراكز للتكوين المهني، ومعهد للتمهين.

- المرافق الصحية:

تتوفر على العديد من المرافق التي تقدم خدمات صحية:

[1] مقر بلدية عين تموشنت ، مصلحة التعمير و البناء و التجهيزات .

✓ 04 مؤسسات استشفائية ومنها ما هو تابع للخاص، 07 عيادات متعددة الخدمات بالإضافة الى 04 قاعات العلاج والتي بإمكانها تغطية حاجات المناطق المجاورة لها.

- المرافق الرياضية:

من هذا المجال تتوفر بلدية عين تموشنت على 03 ملاعب رئيسية وملعب مدرسي.

- المرافق الدينية والثقافية:

نجد على مستوى البلدية 18 مسجدا، أما التجهيزات الثقافية فتتوفر على دار الثقافة، دار الشباب ومركز ثقافي.

- المرافق الإدارية:

تشمل بلدية عين تموشنت على مقر الدائرة، مقر البلدية 08 مراكز للبريد للبلديات إضافة إلى مكتب بريد مركزي، شركات التأمين، وكالات عقارية، والعديد من مديريات كمديرية الطاقة والمناجم، مديرية الضرائب، مديرية الفلاحة والري.....

- المرافق التجارية والخدماتية:

✓ تحتوي على 04 أسواق مغطاة، محلات تجارية، محطة برية لنقل المسافرين، دار البيئة تابعة لمديرية البيئة.

✓ 03 مقرات للحماية المدنية، دار الصناعة التقليدية، حظيرة حضرية تابعة لمديرية البيئة.[1]

**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية عين تموشنت**

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة البناء وبرامج التنمية.

تمارس إدارة بلدية عين تموشنت أعمالها وفق القوانين والتشريعات المعمول بها، وكغيرها من البلديات ينشغل تحت سلطة الأمين العام ويتكون الهيكل التنظيمي من:

- رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- الأمينة العامة للبلدية.
- ثلاث مديريات تضم مصالح مختلفة ومجموعة المكاتب.
- فيما يبلغ عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي 24 عضوا.[1]

**الملحق رقم 01: يمثل الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية عين تموشنت**

[1] مصلحة التعمير والبناء والتجهيزات، مقر بلدية عين تموشنت.

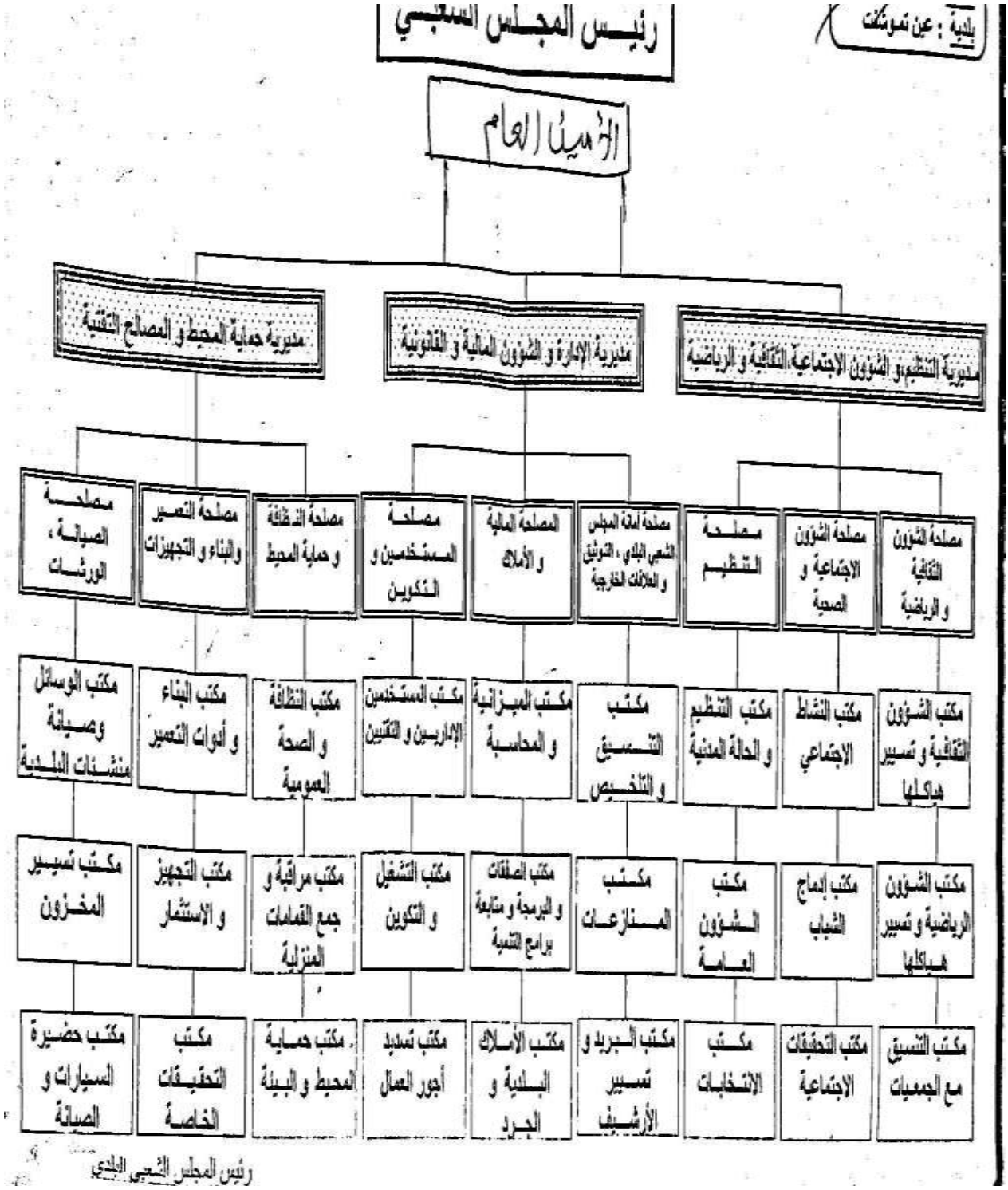
بلدية : عين تموشنت
رئيس المجلس الشعبي
الأمين العام
مديرية حماية المحيط و المصالح التقنية
مديرية الإدارة و الشؤون المالية و القانونية
مديرية التنظيم و الشؤون الاجتماعية الثقافية و الرياضية
مصلحة الصيانة ، الورشات
مصلحة التعمير والبناء و التجهيزات
مصلحة النظافة و حماية المحيط
مصلحة المستخدمين و التكوين
المصلحة المالية و الأملاك
مصلحة أمانة المجلس الشعبي البلدي ، التوثيق و العلاقات الخارجية
مصلحة التنظيم
مصلحة الشؤون الاجتماعية و الصحية
مصلحة الشؤون الثقافية و الرياضية
مكتب الوسائل وصيانة منشآت البلدية
مكتب البناء و أدوات التعمير
مكتب النظافة و الصحة العمومية
مكتب المستخدمين الإداريين و التقنيين
مكتب الميزانية و المحاسبة
مكتب التنسيق و التلخيص
مكتب التنظيم و الحالة المدنية
مكتب النشاط الاجتماعي
مكتب الشؤون الثقافية و تسيير هياكلها
مكتب تسيير المخزون
مكتب التجهيز و الاستثمار
مكتب مراقبة و جمع القمامات المنزلية
مكتب التشغيل و التكوين
مكتب الصفقات و البرمجة و متابعة برامج التنمية
مكتب المنازعات
مكتب الشؤون العامة
مكتب إدماج الشباب
مكتب الشؤون الرياضية و تسيير هياكلها
مكتب حضيرة السيارات و الصيانة
مكتب التحقيقات الخاصة
مكتب حماية المحيط و البيئة
مكتب تعديد أجور العمال
مكتب الأملاك البلدية و الجرد
مكتب البريد و تسيير الأرشيف
مكتب الانتخابات
مكتب التحقيقات الاجتماعية
مكتب التنسيق مع الجمعيات
رئيس المجلس الشعبي البلدي

**المطلب الثالث: التنظيم الإداري لمصالح بلدية عين تموشنت.**

- **المصالح والمهام:**

**1. رئيس المجلس الشعبي البلدي:** من أبرز مهامه

-تولي العلاقات العامة أمام الجهات الرسمية ومتابعة شكاوى المواطنين.

**2. الأمانة العامة:** يشرف عليها أمينة عامة وتتمثل مهامها في:

- جمع مسائل الإدارة العامة وتنفيذ المداولات.
- اعداد جداول الأعمال الخاص بالمجلس الشعبي البلدي.
- السهر على السير الحسن للبريد الصادر والوارد.
- وتتكون الأمانة العامة من ثلاثة مكاتب وهي:
  - ✓ مكتب التنسيق والتلخيص.
  - ✓ مكتب المنازعات.
  - ✓ مكتب البريد وتسيير الأرشيف.

**3. مديرية الوسائل العامة:** وتشمل على ثمن (08) مصالح ونذكرها فيما يلي:

**1.3 مصلحة الشؤون الثقافية والرياضية** وتتولى المهام التالية:

- تنظيم التظاهرات الثقافية والرياضية.
- إحصاء وضبط الجمعيات.
- تسيير المكاتب.

وتقوم بهذه المهام من خلال ثلاث (03) مكاتب: مكتب الشؤون الثقافية، مكتب الشؤون الرياضية، مكتب التنسيق مع الجمعيات.

### 2.3 مصلحة الشؤون الاجتماعية والصحية:

وتشمل على ثلاث مكاتب: مكتب النشاط الاجتماعي، مكتب ادماج الشباب، مكتب التحقيقات الاجتماعية، وتتولى هذه المكاتب مجموعة من المهام نذكر منها:

- إحصاء المكفوفين والعجزة وضبط قوائم المحتاجين، ضبط أصحاب الدخل الضعيف، إحصاء السكنات التي لا تتوفر بها الشروط الصحية للحياة....

### 3.3 مصلحة المالية والأملاك:

وتضم هي الأخرى مجموعة من المكاتب التي تسهر على تنفيذ وظائفها وهي: مكتب الميزانية والمحاسبة، مكتب الصفقات والبرمجة ومتابعة برامج التنمية، مكتب الأملاك والجرد. وتقوم هذه المكاتب ب:

- جمع مختلف الموارد المالية وتقييمها.
- جمع الوثائق المالية واعداد الفواتير التابعة لها.

### 4.3 مصلحة المستخدمين والتكوين: وتقوم ب

- ضبط قائمة المستخدمين الإداريين والتقنيين.
- التحضير والاشراف على المسابقات والامتحانات.
- ضبط احتياجات البلدية من المستخدمين والسهر على تكوينهم.

### 5.3 مصلحة التنظيم والشؤون العامة:

وتقوم هذه المصلحة من خلال ثلاث مكاتب ب:

- متابعة النزاعات التي تكون البلدية عضوا فيها.
- اصدار مدونات بالعقود الإدارية للبلدية.

- ضبط ومتابعة السجلات التجارية.
- متابعة حركة المواطنين (جواز السفر...).

### 6.3 مصلحة النظافة وحماية المحيط:

وتتولى المهام المتعلقة بالحفاظ على الصحة العمومية ومراقبة وجمع القمامات، القيام بحملات التوعية للحفاظ على النظافة ومحاربة الامراض المتنقلة عن طريق المياه.

### 7.3 مصلحة التعمير والبناء والتجهيزات:

- وتتكفل هذه المصلحة بمتابعة التعمير فيما يتعلق برخص البناء، رخص الهدم...
- متابعة التجديد الحضاري.
- العمل على حماية وسائل التعمير على مستوى إقليم البلدية.

### 8.3 مصلحة الصيانة، الورشات والمستودعات:

- ضبط برامج تتعلق بالزيارات الميدانية للورشات بالتنسيق مع المصالح التقنية.
- القيام بكل اعمال الصيانة التي تتطلبها أملاك البلدية.
- متابعة حركة ممتلكات البلدية من العتاد واستغلالها.
- اعداد تقرير دوري حول حظيرة السيارات والصيانة.

## المبحث الثاني: تجربة بلدية عين تموشنت في تنمية مناطق الظل

الهدف من هذا المبحث أن نضع مناطق ظل بلدية عين تموشنت في محل تجربة التنمية في إطار المخطط التنموي لمناطق الظل وأهم أشغال البلدية واستعراض أهم الصعوبات التي تواجهها في ذلك.

### المطلب الأول: طبيعة مناطق الظل ببلدية عين تموشنت

أسفرت الإحصائيات مؤخرا عن مجموعة مناطق ظل بالبلدية والتي توجد خارج المناطق السكانية هي ذات طابع ريفي وتكون في شكل مستثمرات فلاحية باسم شهيد تضم مجموعة من المزارع وسنحاول ذكرها في شكل جداول كما يلي:

## منطقة الظل بلهادف عبد القادر

| اسم المزرعة | البعد عن البلدية | عدد السكان | عدد السكنات | المساحة م$^2$ | المسافة لأقرب المرافق كم |
|---|---|---|---|---|---|
| **سيار** | **2 كم** | **41** | **10** | **10.000** | **مدرسة ابتدائية: 2.5**<br>**متوسطة: 2.5**<br>**نقطة صحية: 2.7**<br>**سوق: 2.7** |
| **طوماسا** | **1.90 كم** | **98** | **20** | **5000** | **ابتدائية: 2.2**<br>**متوسطة: 2.2**<br>**نقطة صحية: 2.5**<br>**سوق: 2.5** |

وتبقى مزرعتي " كردونا" ليس بها سكان و"كيراك" تضم 107 ساكنا.

## منطقة ظل حدوش أحمد

تبعد عن البلدية ب 10 كم وتقع بالجنوب الشرقي للبلدية.

| اسم المزرعة | البعد عن البلدية كم | عدد السكان | عدد السكنات | المساحة م2 | المسافة لأقرب المرافق |
|---|---|---|---|---|---|
| مير | 3.18 | 75 | 15 | 10.000 | ابتدائية: 4كم<br>متوسطة: 4كم<br>نقطة صحية: 4كم<br>سوق: 4كم |
| شابوا | 7.68 | 53 | 10 | 5.000 | ابتدائية: 8كم<br>متوسطة: 8كم<br>نقطة صحية: 8.5كم<br>سوق: 8.5كم |
| برطولوا | 2.5 | 50 | 10 | 10000 | ابتدائية: 2.5كم |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | متوسطة: 2.5كم<br>نقطة صحية: 3كم<br>سوق: 3كم |
| جوليان | 3.400 | 60 | 15 | 10000 | ابتدائية: 3.5كم<br>متوسطة: 4كم<br>نقطة صحية: 4كم<br>سوق: 4كم |

**منطقة ظل بلوادي الطيب:**

تقع بالجنوب الشرقي

وتبعد عن البلدية ب 10كم، وتضم 6 مزارع والمسماة ب سندروا –كيزاك – كمالونكا– شابوا–بوطينقوا–شوعة غير أن الإحصائيات غير مكتملة.

| اسم المزرعة | بعدها عن البلدية | عدد السكان | عدد السكنات | مساحة م2 | المسافة لأقرب المرافق كم |
|---|---|---|---|---|---|
| سندروا | 7 كم | 313 | 70 | 20.000 | ابتدائية: 7.5كم<br>متوسطة: 7.5كم<br>نقطة صحية: 85كم<br>سوق: 8كم |
| شابوا | 4.28 كم | 62 | 15 | 10.000 | ابتدائية: 4.5كم<br>متوسطة: 4.5كم<br>نقطة صحية: 4.6كم<br>سوق: 4.6كم |

**منطقة ظل عمور أحمد**

تبعد عن البلدية ب 0.3 كم وتضم مزرعتين بالجنوب الشرقي وهما:

| اسم المزرعة | بعدها عن البلدية كم | عدد السكان | عدد السكنات | مساحة م2 | المسافة لأقرب المرافق كم |
|---|---|---|---|---|---|
| سلاس | 0.3 كم | 220 | 55 | 40.000 | ابتدائية: 0.3كم<br>متوسطة: 0.5كم<br>نقطة صحية: 0.5كم<br>سوق: 0.5كم |
| ارنوا | 2.85 كم | 80 | 15 | 20.000 | ابتدائية: 3كم |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | متوسطة: 3.5كم<br>نقطة صحية: 3.5كم<br>سوق: 3.55كم |

**منطقة ظل مبارك محمد:**

وتقع شمال غرب بلدية عين تموشنت

وتبعد عن البلدية ب 2كم وتضم 6 مزارع: بوطينقوا –سيليستان – طالي–جبل باريط– البرت باريط –ماري .

حيث تم دراسة ثلاثة مزارع حسب الجدول:

| اسم المزرعة | بعدها عن البلدية | عدد السكان | عدد السكنات | مساحة م2 | البعد عن أقرب المرافق كم |
|---|---|---|---|---|---|
| بوطينقوا | 1.06 كم | 228 | 60 | 20.000 | ابتدائية: 2كم<br>متوسطة: 2كم<br>نقطة صحية: 2كم<br>سوق: 2كم |
| سيليستان | 0.85 كم | 400 | 80 | 30000 | ابتدائية: 1كم<br>متوسطة: 1كم<br>نقطة صحية: 1.2كم<br>سوق: 1.25كم |
| طالي | 0.3 كم | 130 | 30 | 20000 | ابتدائية: 1كم<br>متوسطة: 1كم<br>نقطة صحية: 2.2كم<br>سوق: 2.2كم |

**منطقة ظل حفيف علي:**

تقع بشمال غرب بلدية عين تموشنت وتبتعد عنها ب 8 كم وتضم المزارع التالية:

| اسم المزرعة | بعد عن البلدية | عدد السكان | عدد السكنات | المساحة م2 | المسافة لأقرب المرافق كم |
|---|---|---|---|---|---|
| قريقة | 3.06 كم | 60 | 12 | 1000 | ابتدائية: 3.3كم<br>متوسطة: 3.5كم<br>نقطة صحية: 45كم |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | سوق: 4كم |
| ديفوا | 3.45كم | 300 | 70 | 20000 | ابتدائية: 4كم<br>متوسطة: 4كم<br>نقطة صحية: 4.5كم<br>سوق: 4.5كم |

**منطقة ظل بخيت الحاج:**

تقع بالجنوب الشرقي للبلدية وتبتعد عنها ب 3 كم:

| اسم المزرعة | بعد عن البلدية | عدد السكان | عدد السكنات | المساحة م2 | المسافة لأقرب المرافق كم |
|---|---|---|---|---|---|
| ساندروا | 3.18 كم | 62 | 20 | 15000 | ابتدائية: 3.5كم<br>متوسطة: 3.5كم<br>نقطة صحية: 3.7كم<br>سوق: 3.7كم |

نلاحظ من خلال هذه الجداول أن مناطق الظل التي تم إحصائها على مستوى بلدية عين تموشنت هي مزارع تقع على مختلف أنحاء البلدية خاصة بالجنوب الشرقي والشمال الغربي منها ما هو قريب من المرافق القاعدية للبلدية كمزرعة سالاس من 0.3 الى 0.5 كم فقط وبالتالي يمكن ربطها بطريق البلدية وتسهيل عملية النقل للسكان والتخفيف من صعوبة تلك للوصول إلى الابتدائية، والمراكز الصحية والأسواق.

كما أن المزارع التي تقع في جهة واحدة وهي بعيدة عن البلدية كمزرعتي شابوا وسندروا فيعيش سكانهما تهميشا كليا وتدهور معيشي كبير خاصة بالبنى التحتية ونقص عدد المساكن بالنسبة لعدد لسكان وبالتالي يلزم مجهود كبير من طرف المسؤولين لأجل تنمية مثل هذه المناطق.

**المطلب الثاني: مخططات التنمية للبلدية في إطار تنمية مناطق الظل:**

**أولا: النقائص المسجلة على مستوى مناطق الظل:**

**مستثمرة بلهادف عبد القادر:**

- عدم وجود الكهرباء والغاز الطبيعي.
- عدم توفر النقل المدرسي والعمومي.
- الافتقار إلى الإنارة العمومية.
- الحاجة إلى الأمن.
- طرقات غير موجودة أو مهترئة.

**مستثمرة حدوش أحمد:**

- عدم وجود الكهرباء والغاز الطبيعي.
- الحاجة إلى شبكات الصرف الصحي.
- عدم توفر النقل المدرسي والعمومي.
- الحاجة إلى الإنارة العمومية والأمن.
- طرقات غير معبدة.

**مستثمرة بلوادي الطيب:**

- عدم التوصيل بالغاز الطبيعي.
- الإنارة العمومية.
- عدم وجود مراكز صحية.
- عدم توفر الأمن والنقل.

**مستثمرة عمور أحمد:**

- الحاجة إلى الكهرباء والغاز الطبيعي.
- طرقات مهترئة.
- النقل المدرسي والعمومي.

**مستثمرة مبارك محمد:**

تم تسجيل نقائص على مستوى مزرعة سيليستان متعلقة بالنقل المدرسي والعمومي– الحاجة إلى الكهرباء، النقل والإنارة العمومية.

أما المزارع الأخرى فتحتاج إلى الأمن، الطرقات، إنارة العمومية.

**مستثمرة عفيف علي:**

- التزويد بالغاز الطبيعي.
- النقل المدرسي والعمومي.
- طرقات غير موجودة أو مهترئة.
- الإنارة العمومية–الأمن.
- أما مزرعة ديفوا فتحتاج إلى جانب هذه النقائص إلى تزويد بالكهرباء.

**مستثمرة بخيت الحاج:**

- التزويد بالغاز الطبيعي.
- النقل المدرسي والعمومي.
- طرقات غير معبدة.
- الإنارة العمومية – الأمن.

نلاحظ من هذه النقائص التي تم تسجيلها على مستوى البلدية أنها لم تغطي جميع الاحتياجات التي يعاني منها السكان.

فمثلا جميع المستثمرات الفلاحية هي بعيدة عن الابتدائية والمتوسطات وكذا الهياكل الصحية، الأسواق والتي تعتبر مرافق قاعدية ومن الأولويات التي يرفع توفيرها من مستوى التنمية في مناطق الظل.

**ثانيا: المجهودات المحلية المتعلقة بمشاريع التنمية:**

**من ناحية الفلاحية:**

- توفير الكهرباء الريفية للمستثمرات الفلاحية بكيفية متناسقة بين جميع مزارعها.
- توفير شبكات صرف المياه المخصصة للأراضي الفلاحية.
- انتهاج سياسة تأمين الفلاحين وتوفير الأمن لهم.
- تهيئة جزء من المسالك الفلاحية المعبدة لتسهيل توصيلها بالمعدات الفلاحية.
- تقسيم الأراضي الى أراضي تابعة للقطاع الخاص بغرض توجيهها نحو الاستثمار الفلاحي لإعطاء دافع جديد لقطاع الفلاحة.
- تدعيم البناء الريفي خاصة للفلاح وابن الفلاح لتجنب النزوح نحو المدينة وافراغ الريف.
- توفير شبكات صرف المياه المخصصة للأراضي الفلاحية التي تسهم في سلة الغذاء المحلية.

**من ناحية البيئة:**

- إعادة استغلال مياه الأمطار بالمناطق الفلاحية للحفاظ على الطبيعة.
- جمع ومعالجة النفايات وحماية الغطاء النباتي.
- صرف المياه الصالحة للشرب.

أما فيما يخص النشاطات المقترحة من طرف البلدية من أجل خلق مؤسسة مصغرة فنقسمها كما يلي:

- **مشاريع فلاحية:**

تربية الحيوانات الأغنام، الدجاج، النحل، الأبقار.....

الاتجاه نحو الإنتاج الفلاحي باعتبارها مناطق فلاحية.

- **مشاريع تجارية:**

توفير محلات المواد الغذائية، المكتبات.

- **مشاريع ذات طابع حرفي وتقليدي**

– تدعيم الصناعات الريفية خاصة تلك المتعلقة بمشاركة المرأة في أنشطة مختلفة ما يزيد من دخلها ورفع مستوى معيشتها وهذا ما تدعم مشاركتها في النشاط الاقتصادي.

– الاعتماد على مختلف الصناعات كصناعة الزرابي والحلي، صناعة الفخار.

– حرفي الحلويات، خياطة الملابس التقليدية، وتصميم الأزياء.

– انشاء مخزن جمع الحليب، الخضر والفواكه.

– خلق مؤسسات الصيد الصناعي، مؤسسة الخشب والألمنيوم.

- **مشاريع صناعية:**

– الاتجاه نحو الإنتاج الصناعي للأحذية.

– خلق مؤسسات الصباغة الصناعية والعمرانية.

– مؤسسات تهتم بالميكانيك العامة وكذا صناعة الأغلفة البلاستيكية.[1]

من أهم ما يمكن تحقيقه من خلال هذه المشاريع هو محاولة المساهمة في خلق مناصب شغل خاصة للشباب وإعطاء أهمية أكبر للصناعة المحلية.

تساعد أيضا في محاربة الفقر وتنمية مناطق في الأقاليم النائية مما يؤهلها إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير وإنعاش المشاريع.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة التعمير والبناء والتجهيزات.

الاستثمار في مؤسسات مصغرة يعتبر عنصرا فعالا في إدماج المناطق النائية حيث يدمجها في الحياة الاقتصادية ويحقق التوازن بينهما.

إلا أن هذه المجهودات تبقى ناقصة ولا يخرجها من كونها مناطق ظل، نظرا للنقائص التي يعاني منها السكان المحليين والمتمثلة في:

نقص السكن وعدم وجود مشاريع سكنية ذات طابع ريفي رغم تدهور السكنات الموجودة بها.

عدم وجود اقتراحات تخص بناء المدارس والمرافق الترفيهية، المراكز الصحية بالإضافة إلى مركبات جوارية للرياضة.

**المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه البلدية في تنمية مناطق الظل:**

وفقا لنظرات المسؤولين المحليين فإن أهم الصعوبات التي تواجه برامج التنمية للبلدية في مناطق الظل وتشكل عائقا بالنسبة لها تتلخص في النقاط التالية:

- نقص الموارد المالية للبلدية مقارنة بالمهمة التي كلفت بها في إطار التنمية.
- ان مشاريع التنمية في مناطق الظل تمول أساسا من الوزارات التابعة للقطاع الذي يحتاج للتنمية ومناطق ظل بلدية عين تموشنت هي ذات طابع فلاحي فمعظم مشاكلها يتم طرحها على وزارة الفلاحة والري فنجد أن الجهود ناقصة جدا من طرف السلطات الوزارية من جهة التمويل المحلي.[1]
- نقص الخبرات المتعلقة بموضوع التنمية في هذه المناطق باعتباره موضوع جديد لم يتم معالجته مسبقا يحتاج الى دورات تكوينية لإعطائه أكثر فعالية.

[1] مقابلة مع موظفي مكتب البناء و أدوات التعمير.

- الافتقار الى المقاولات التي لها علاقة بالبناء والأشغال العمومية.
- قلة وجود أصحاب الحرف لتجسد المشاريع التي تم تخطيطها لخلق مؤسسات مصغرة.
- تدخل أصحاب الأموال لشراء الأراضي الزراعية لتصبح تابعة للقطاع الخاص يعرقل من تدخل البلدية في تنميتها.[1]
- عدم اعطاء اهتمام كبير لمناطق الظل في بلدية عين تموشنت بالقدر الذي شدد عليه الرئيس عبد المجيد تبون وبالتالي يقلل من الأداء التنموي للمنتجين المحليين.
- أفكار ومعتقدات السكان التي ترفض تدخل البلدية في عملية إحداث تغيير السكنات والأراضي خوفا من تخريب التراث المعماري لتلك المناطق.
- اهتراء الأراضي لدرجة عدم صلاحيتها لإنشاء سكنات ولا لتطوير الفلاحة والرعي فيها.
- إضافة إلى هذه العراقيل فالمشاريع التنموية لمناطق الظل لا تحظى بالرقابة اللازمة من طرف المسؤولين وتأخر في صدور القرارات من طرفهم مما يؤخر انجازها.
- عدم وجود تحفيز مستمر لتنمية الموارد البشرية

[1] نفس المرجع.

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإعطاء نظرة شاملة عن بلدية عين تموشنت التي تعتبر محل الدراسة حيث حاولنا إعطاء تعريف لها ولإطارها الجغرافي وكذا المرافق العامة والقاعدية لها تركيزا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وذلك راجع لارتباطها بموضوع دراستنا.

ومن خلال الدراسة التي أجريناها والمتمثلة في عملية التعرف على الدور الذي تقوم به هذه البلدية في إطار تنمية مناطق الظل والتي تعتبر ذات طابع ريفي، وتوصلنا الى أن معظم المشاريع التي يتم تحقيقها له بعض الأثار الإيجابية من الناحية الاجتماعية بالإضافة الى بعض المشاريع التنموية الخاصة بالصناعة والتي لم تأت بثمارها بعد.

وذلك يعود لعدم كفاية الموارد وعدم مشاركة الفاعلين المحليين بالمستوى المطلوب لأداء العمل التنموي.

الخاتمة

إن التنمية في مناطق الظل يعتبر من المسائل الجوهرية التي تسعى السلطات العمومية على تجسيدها واجراء مسح شامل لهذه المناطق، وفي هذا الشأن أضفى رئيس الجمهورية حيوية وفعالية على تسيير الجماعات المحلية بإعلان إجراءات قانونية من شأنها دعم اللامركزية في تسيير هذه الجماعات في ظل محدودية نمط التسيير الحالي بشكل يسمح بتحقيق إعادة التوازن بين المناطق.

ولتحقيق هذه الأهداف المسطرة عملت الدولة الجزائرية إلى تكليف الولاة بإيجاد الأموال الضرورية لسد العجز وتحصيل النقائص لتحسين الإطار المعيشي وكذا السماح للبلديات بالحصول على الموارد المالية من خلال الجباية المحلية حتى تجسد البلديات دورها في التنمية.

ومن خلال دراستنا لدور الجماعات المحلية في التنمية ودراسة حالة بلدية عين تموشنت في تنمية مناطق الظل توصلنا إلى النتائج التالية التي تدعم أو ترفض الفرضيات المطروحة:

- إن الدولة تسعى جاهدة إلى تحقيق مبدأ اللامركزية في تسيير الجماعات المحلية للتنمية باعتبار أن الولاية والبلدية الأقرب الى نقاط مناطق الظل بهدف التكفل بمصلحة المواطن فقط.
- يعتبر القانون الولاية والبلدية جماعات إقليمية تتمتع بالذمة المالية المستقلة التي تسمع لها بأداء دورها في التنمية ويسمح لها بتغطية حاجيات المشاريع الخاصة بمناطق الظل وهذا ما يسمح بتمويل المشاريع من أموال ميزانيات الولاية والبلديات دون رصد صندوق خاص بالتنمية في مناطق الظل.
- قامت الدولة من خلال قانون المالية لسنة 2021 برصد مبالغ موجهة للمخططات البلدية للتنمية في إطار سد حاجيات المشاريع الخاصة بمناطق الظل وهذا ما يجعل من آلية P.C.D تؤثر في التنمية بالمستوى المرغوب.

ومن خلال قيامنا بمحاولة تجربة دور البلدية عين تموشنت في تحقيق التنمية في مناطق الظل فلاحظنا أن الإنجازات التي تم تحقيقها هي إنجازات فوقية لا تحقق الفعالية المرغوبة.

أما المشاريع التي تسعى من خلالها إلى إدراج التنمية في مناطق الظل فهي تفوق مواردها الداخلية ما يجعلها تعتمد على الإعانات الحكومية وبالتالي لا تستطيع من خلالها مجهودها بإرساء التنمية فتصبح تابعة للحكومة معتمدة على تمويل ميزانيات الدولة.

ومن اهم التوصيات المقترحة لتفعيل دور الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل نذكر ما يلي:

- ❖ السهر على مراجعة الجباية المحلية التي تسمح للبلدية بالحصول على الموارد المالية.
- ❖ تعيين مسؤولين ذو أمانة وكفاءة عالية لتجنب التعاطي والتلاعب في الميزانيات لموجهة لإعداد برامج التنمية.
- ❖ إجراء تعديلات على قانوني البلدية والولاية في شكل الرقابة على المجالس الشعبية لها حتى يترك التصرف للمعنين المنخبين.
- ❖ الاعتماد على المشاركة بين السلطات المحلية والوطنية وكذا مشاركة المجتمع المحلي لترشيد مفعول التنمية وخلق جو من التضامن الوطني لتنفيذ استراتيجية تنموية معبرة عن الصالح العام.

# قائمة المصادر والمراجع

**أولا: الكتب**

عمار بوضياف، " شرح قانون الولاية" جسور للنشر والتوزيع، الجزائر سنة 2012.

محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية administration local، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

كمال جعلاب، الإدارة المحلية وتطبيقاتها الجزائر، بريطانيا، فرنسا دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى سنة 2017.

احسان حفظي، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية للطبع النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2001.

**ثانيا: المذكرات والأطروحات**

العشاش عز الدين، "دور الجماعات المحلية في ترقية الاستثمار" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة محمد بوضياف، المسيلة سنة 2018.

سعيد أوصيف " دور الجماعات المحلية في صنع وتنفيذ السياسة العامة المحلية، ولاية المسيلة نموذجا " مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2019.

راهن ياسين، توهامي عايد " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة" مذكرة نيل شهادة الماستر حقوق وعلوم سياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة 2019.

محسن يخلف " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية –دراسة حالة ولاية بسكرة" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر ولاية بسكرة، سنة 2014.

فيلالي خديجة " دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة بلدية بوسعادة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة المسيلة 2013.

طالبي يمينة " الدور التنموي للجماعات المحلية، دراسة حالة ولاية البيض " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي ولاية سعيدة سنة 2016

رواق حمزة " تأثير اللامركزية في تخطيط المشاريع العمرانية على التنمية المحلية في الجزائر–دراسة حالة ولاية المسيلة " مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد بوضياف ولاية المسيلة 2017.

معتصم محمد إسماعيل " دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة –سوريا نموذجا" رسالة دكتوراه في الاقتصاد جامعة دمشق، سوريا 2015.

وردة عفافسة " اللامركزية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر" مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2015.

نايف بن حمود المكيشة، محمد بن مهنا المهنا "مقارنة التنمية البيئية (بيئة 204) " مذكرة ماستر جدة 2016.

بلبال مريم "القيادة المحلية واشكالية التنمية في الجزائر – المسيلة نموذجا " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة محمد بوضياف 2017.

بيصار عبد الحكيم" أثر السياسات وبرامج التنمية الريفية على التنمية المحلية–دراسة قياسية لمجموعة من الولايات لفترة 2000 –2016 " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف –المسيلة 2018، ص8–9.

خنفري خيضر" تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق " أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، الجزائر.

عيسى مروان "دور التمويل المحلي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر –دراسة حالة بلدية الباشير 2019/2013 " مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2020، ص 73/72.

رداوي حفيظة، العيدي ميلود " دور البلدية في التنمية المحلية بين الضرورة الاقتصادية ومحاذير الرقابة" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2018.

هوشات رؤوف "حوكمة التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية بومرداس" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (ل م د) في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، باتنة 2018.

بوتات عبد الحق، العايب عبد الهادي " ديناميكية تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية الاقتصادية، دراسة مشروع المخطط الخماسي الثاني 2014/2010 " مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر علوم سياسية جامعة محمد بوقرة ولاية ب ومرداس2016.

بقليل نور الدين "أثر اليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية جامعة المسيلة ،2019/2018.

**ثالثا: المجلات**

صادق زوين "الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال فترة 2002 /2020 " مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09 العدد الأول 2020.

فروجي وافية "اليات تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة" دراسة ميدانية على ولاية البويرة مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 05 سنة 2018.

**رابعا: المواقع الالكترونية**

www.altahrironline.dz

www.akhersaa-dz.com

**خامسا: المقابلات**

مقابلة مع موظفي مصلحة التعمير والبناء والتجهيزات (مقر البلدية لولاية عين تموشنت).

**سادسا: النصوص القانونية**

قانون الجماعات الإقليمية بسنة 2012 باب البلدية وهياكلها المادة 15.

قانون الولاية المؤرخ في 29 فبراير 2012 المادة 02 و103 في الجريدة الرسمية العدد 12، سنة 2012.

## قائمة الجداول:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | منطقة ظل بلهادف عبد القادر | 60 |
| 02 | منطقة ظل حدوش احمد | 60 |
| 03 | منطقة ظل بالوادي الطيب | 61 |
| 04 | منطقة ظل عمور احمد | 61 |
| 05 | منطقة ظل مبارك محمد | 62 |
| 06 | منطقة ظل عفيف علي | 62 |
| 07 | منطقة ظل بخيت الحاج | 63 |


قائمة الملاحق:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية عين تموشنت | 56 |

# الفهرس

| | |
|---|---|
| البسملة | |
| الشكر والتقدير | |
| الاهداء | |
| المقدمة | أ-هـ |
| الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للجماعات المحلية والتنمية | |
| تمهيد | 07 |
| المبحث الأول: الجماعات المحلية ودورها التنموي في مناطق الظل | 08 |
| المطلب الأول: الإطار النظري للجماعات المحلية | 08 |
| الفرع الأول: تعريف الجماعات المحلية | 08 |
| الفرع الثاني: خصائص الجماعات المحلية | 13 |
| الفرع الثالث: مهام ووظائف الجماعات المحلية | 16 |
| المطلب الثاني: ماهية التنمية | 18 |
| الفرع الأول: مفهوم التنمية | 18 |
| الفرع الثاني: خصائص التنمية | 22 |
| الفرع الثالث أهداف التنمية | 23 |
| المطلب الثالث: الجماعات المحلية كفاعل أساسي في تنمية مناطق الظل | 25 |
| الفرع الأول: التنمية في مناطق الظل | 25 |
| الفرع الثاني: وسائل الجماعات المالية في تحقيق التنمية | 28 |
| الفرع الثالث: الدور التنموي للجماعات المحلية في مناطق الظل | 32 |
| الفرع الرابع: عراقيل التي تواجه الجماعات المحلية في تنمية مناطق الظل | 38 |
| المبحث الثاني: الدراسات السابقة | 39 |
| المطلب الأول: رسائل جامعية | 39 |
| المطلب الثاني: مقالات وأوراق بحثية | 44 |
| المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية | 47 |
| الفرع الأول: توظيف الدراسات السابقة في الدراسة الحالية | 47 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة | 48 |
| خلاصة الفصل | 50 |
| الفصل الثاني: دراسة حالة بلدية عين تموشنت | |
| تمهيد | 52 |
| المبحث الأول: تقديم بلدية عين تموشنت | 53 |
| المطلب الأول: بطاقة فنية لبلدية عين تموشنت | 53 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمصالح بلدية عين تموشنت | 55 |
| المطلب الثالث: التنظيم الإداري لمصالح بلدية عين تموشنت | 57 |
| المبحث الثاني: تجربة بلدية عين تموشنت في تنمية مناطق الظل | 59 |
| المطلب الأول: طبيعة مناطق ظل بلدية عين تموشنت | 59 |
| المطلب الثاني: مخططات التنمية للبلدية في إطار تنمية مناطق الظل | 63 |
| المطلب الثالث: العراقيل التي تواجه البلدية في تنمية مناطق الظل | 68 |
| خلاصة الفصل | 70 |
| الخاتمة | 72 |
| قائمة المصادر | 75 |
| قائمة الجداول | 79 |
| قائمة الملاحق | 79 |
| الفهرس | 82 |
| الملخص | |
| | |

**الملخص:**

تعد تنمية مناطق الظل أولوية استراتيجية تحظى باهتمام الحكومة، وسعت للنهوض بهياكلها القاعدة وتصحيح الاختلال المعيشي لسكانها من خلال اسناد هذه المهمة للجماعات المحلية التي أخذت على عاتقها مسؤولية تحقيق التنمية في مناطق الظل.

جاءت هذه الدراسة لقياس الدور التنموي الذي تقوم به الجماعات المحلية في مناطق الظل باعتبارها الوسيط بين الدولة والمواطن والأدرى باحتياجات أقاليمها .

وبهدف توضيح مدى تجسيد الجماعات المحلية للمخططات وبرامج التنمية اخترنا بلدية عين تموشنت كنموذج يمكن من خلاله إعطاء لمحة عن واقع التنمية في مناطق الظل من خلال أبرز أهم الإنجازات التي تم تحقيقها وكذا العراقيل التي تواجهها .

**الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية، البلدية، مناطق الظل.**

**Résumé :**

*Le développement des zones d'ombre est une priorité stratégique qui reçoit l'attention du gouvernement, et il a cherché à améliorer ses structures de base et à corriger le déséquilibre de vie de ses habitants en confiant cette tâche aux groupes locaux qui se sont chargés de réaliser développement dans les zones d'ombre.*

*Cette étude est venue mesurer le rôle structurant joué par les collectivités locales des zones d'ombre en tant que médiateur entre l'État et le citoyen et celui qui connaît le mieux les besoins de leurs régions.*

*Afin de préciser dans quelle mesure les collectivités locales incarnent les plans et programmes de développement, nous avons choisi la commune d'Ain T'émouchent comme modèle à travers lequel nous pouvons donner un aperçu de la réalité du développement dans les zones d'ombre à travers les réalisations les plus importantes qui ont été atteint ainsi que les obstacles auxquels il est confronté*